مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية:

دراسة تحليلية

إعداد

إياد وليد محمد جبير

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

حزيران / 2008

التفويض

أنا إياد وليد جبير

أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: إياد وليد محمد جبير

التوقيع:

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها" **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية** ".

وأجيزت بتاريخ:

أعضاء لجنة المناقشة:		**التوقيع**
الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور	رئيساً ومشرفاً	
الأستاذ الدكتور محمد مطر	عضواً	
الدكتور أحمد الظاهر	عضواً خارجياً	
الدكتور إسماعيل أحمرو	عضواً خارجياً	

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أما بعد فان الشكر لله أولاً وأخيراً وأنه ليسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى أستاذي ومشرفي الدكتور عبد الناصر نور الذي ما كان يوما إلا نبراساً متلألئاً أنار لي دروب العلم والمعرفة، وما بخل يوما عن مد يد العون والمساعدة، فكان الأستاذ الفاضل والأب المعلم والناصح الأمين وأدعو الله أن يمتعه دوماً بالصحة والعافية ليظل منبراً لطالب العلم وخلقاً وإخلاصاً نادرين.

وأتقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء على ما عانوه في قراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أقدم خالص الشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور محمد مطر والدكتور عبدالله الدعاس والدكتور إسماعيل أحمرو على ما قدموه لي من عون ومساعده لانجاز الدراسة.

وأتقدم بالشكر إلى نقابة المهندسين الأردنيين أعضاء مجلس وأمانة عامة وموظفين على ما قدموه لي من دعم ومساندة لإنجاز الدراسة.

والشكر الموصول إلى الأصدقاء الذين وقفوا معي طول مشوار دراستي وأثناء كتابة الرسالة وأخص بالذكر صديقي محمد الجعافرة.

الباحث

الإهـــــــــداء

إلى عيني التي أرى بهما،،،،،،والداي الحبيبين

إلى أعزائي وأحبتي،،،،،،أشقائي

إلى شريكة حياتي،،،،،، زوجتي الغالية

إلى والدة زوجتي الحبيبة،،،،،،

إلى أنسبائي وأصدقائي الأعزاء،،،،،،

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

إياد وليد محمد جبير

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ت
شكر وتقدير	ث
الإهداء	ج
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ذ
قائمة الأشكال	ر
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	س
الملخص باللغة الانجليزية	ص
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
1-1 المقدمة	2
2-1 أهمية الدراسة	4
3-1 مشكلة الدراسة	4
4-1 أسئلة الدراسة	5
5-1 فرضيات الدراسة	٦
١-6 أهداف الدراسة	7
7-1 متغيرات الدراسة	8
8-1 التعريفات الإجرائية	9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة **11**
2-1 المقدمة 12
2-2 نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية 12
2-3 مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية ١٥
2-4 أهداف الحاكمية المؤسسية 15
2-5 مقومات نظام الحاكمية المؤسسية 16
٢-٦ النقابات المهنية والحاكمية المؤسسية 17
٢-٦-١ رؤيا نقابة المهندسين الأردنيين ١٨
٢-٦-٢ رسالة نقابة المهندسين الأردنيين ١٨
٢-٦-٣ أهداف نقابة المهندسين الأردنيين 18
٢-٦-٤ الهيكل التنظيمي لنقابة المهندسين الأردنيين ٢٠
2-7 الحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة ٢١
٢-٨ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ٢٣
2-9 الإفصاح والشفافية ٢٥
2-10 مسؤوليات مجلس النقابة ٢٨
٢-١١ السلوك المهني ٣١
٢-١٢ المسؤولية الاجتماعية ٣١
٢-١٣ الدراسات السابقة ٣٣
٢-١٤ ما يميز هذه الدراسة ٤٨
الفصل الثالث: منهجية الدراسة **٤٩**
3-1 المقدمة ٥٠
3-2 منهجية الدراسة 50
3-2-1 مجتمع الدراسة 50
3-2-2 مصادر جمع المعلومات 51

3-2-3 أداة الدراسة 52

4-2-3 صدق وثبات الأداة 53

5-2-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة 53

6-2-3 محددات الدراسة 54

الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات 55

1-4 المقدمة 56

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة 56

3-4 اختيار مقياس الاستبانة 59

4-4 عرض النتائج-5 60

4 اختبار الفرضيات 75

6-4 اختبار الفرضية السابعة 83

٧-٤ خلاصة التحليل الإحصائي 85

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات 88

1-5 النتائج 89

2-5 التوصيات 91

مراجع الدراسة 92

الملاحق 96

ملحق استبانة الدراسة 97

ملحق أسئلة المقابلات الشخصية ١٠٥

ملحق مستوى التزام نقابة المهندسين بمبادئ الحاكمية ١١٠

أسماء محكمي الاستبانة ١١٣

نتائج التحليل الإحصائي ١١٤

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	عدد الاستبانات الموزعة والمعاد منها والصالحة للتحليل	51
2	توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية	56
3	مقياس تحديد الأهمية النسبية	59
4	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	60
10-5	عرض النتائج للفرضيات	71-61

11	مستوى مدى التزام نقابة المهندسين الأردنيين بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية	73
١٢-١٧	نتائج اختبار (One Sample T-test)	81-75
١٨	نتائج اختبار (Independent Sample T-test) للفرضية السابعة	83

قائمة الاشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	**متغيرات الدراسة**	**8**
٢	**الهيكل التنظيمي لنقابة المهندسين الأردنيين**	**20**

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	استبانة الدراسة	٩٧
2	أسئلة المقابلة الشخصية	١٠٥
3	مدى التزام نقابة المهندسين الأردنيين بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية	١١٠
٤	أسماء محكمي الاستبانة	١١٣
٥	نتائج التحليل الإحصائي	١١٤

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة مكونة من (40) فقرة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسة يغطي كل محور مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتعارف عليها، وقد تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من نقابة المهندسين الأردنيين حيث تشكل أكثر من٥٠% من مجتمع الدراسة بناءً على عدد المنتسبين للنقابات المهنية. كما قامت الدراسة الميدانية على سبع فرضيات وتم استخدام نظام الرزمة الإحصائية SPSS لتحليل النتائج التي توصلت لها الدراسة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. واختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) واختبار (T) للعينة المستقلة (Independent Sample T – Test).

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أظهرت بشكل عام التزام نقابة المهندسين الأردنيين بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.
2. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معاملة عادلة ومتكافئة، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى متوسط.

3. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح،مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى متوسط.

4. تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى متوسط.

5. يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى عالٍ.

6. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى عالٍ.

7. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى عالٍ.

8. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين حول مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (٤,٦٥) عند مستوى دلالة (α=0.00) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01). وقد كانت الفروق لصالح موظفي نقابة المهندسين الأردنيين ذات المتوسط الحسابي الأكبر (٤,٠٩) على حساب أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين ذات المتوسط الحسابي (٣,٧٥).حيث تبين أن هناك فروق في المبادئ التالية (الحفاظ على حقوق

الأعضاء، الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، السلوك المهني، الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية) اعتماداً على قيمة (T) التي ظهرت في الجدول. وعدم وجود فروق في المبدأ التالي: (صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية).

Abstract

The study aimed at measuring The compliance of Jordanian Professional Association with applying the principles of corporate governance, To achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of 40 items was developed. These items included of questions that cover six main axises, each axis covers a principles from the Corporate Governance. The questionnaire have been distributed among sample, which is composed of Jordanian Engineering Association, which forms more than 50% of the population at the study according to the number of those who are related to the Jordanian Professional Associations. The field study was base on seven hypotheses, and the SPSS was use to analyze the results of the study by calculating the means and standard deviations, One Sample T-Test, and the Independent Sample –Test. The results of the study showed the following:

1. Generally it showed the commitment of the Jordanian Engineering Association with applying principles of the Corporate Governance.

2. The Jordanian Engineering Association committed to keep its own members' rights and to deal with them equally. Their commitment of this rule is around the medium level.

3. The Jordanian Engineering Association committed to the stakeholders, the level of their commitment of this rule is medium.

4. The system and rules, which are issue by Jordanian Engineering Association, define the responsibilities and authorities of the associations' board of directors and the associations' executive administrations; the level of their commitment of this rule is medium.

5. The members of the board directors and the executives' managers in the Jordanian Engineering Association committed with the rules of the professional behaviors in which they must follow through practicing their jobs, the level of their commitment of this rule is high.

6. Jordanian Engineering Association committed to transparency and disclosure conditions and to express the data, which they publish, the level of their commitment of this rule is high.

7. Jordanian Engineering Association committed to fulfill their social responsibilities and engagements toward the society and environment where they work in, the level of their commitment of this rule is high.

8. There are differences, which have statistics significance in the mind of the Jordanian Engineering Association members and their officers. These differences are related to the degree of Jordanian Engineering Associations commitment of applying the principles of Corporate Governance depending on the [T- test, 4.65, p = 0.00] which is significant at [p = 0.01], in favor of the Jordanian Engineering Associations members (Mean = 4.09) compared to the officers (Mean = 3.75).

It is clear that there are differences in the following principles (keeping the members rights, professional behaviors, stakeholders, transparency and

disclosure and social responsibilities), Where as there are not any differences in the following rule (the responsibilities and authorities of the associations board of directors and the executive administration).

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 أهمية الدراسة

3-1 مشكلة الدراسة

4-1 أسئلة الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 متغيرات الدراسة

7-1 التعريفات الإجرائية

1-1 المقدمة

انتقل مفهوم الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) من إدارة الدولة إلى الشركات المساهمة العامة إضافة إلى جميع مفاصل الدولة كالنقابات المهنية والجمعيات الخيرية

وغيرها، حيث عرفته الأوساط العلمية بأنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القــوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية (الصاوي، ٢٠٠٥).

وأصبحت مبادئ الحاكمية المؤسسية تلقى اهتماماً متزايداً في أقطار العالم ومن ضــمنها المملكــة الأردنية الهاشمية وذلك لما تقدمه من دورٍ في كفاءة اقتصادية عالية، ومعالجة المشكلات الناتجــة عن الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة العليا في النقابات المهنية أو المدققين الخارجيين أو مــن قبل تدخل مجلس النقابة، بما يعوق تقدم هذه النقابات واستمراريتها.

وحيث أن النقابات المهنية أكبر مؤسسات المجتمع المدني في الأردن(الأمانة العامة للنقابات المهنية،٢٠٠٧) ولما تقدمــه من خدمات كثيرة لأعضائها ومدى تأثيرها على المجتمع لذا أصبح من المهــم أن تــوفر مبــادئ الحاكمية المؤسسية معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة وبقدر يؤدي إلى كسب ثقة المنتسبين لهذه النقابات المهنية وأصحاب المصالح، وبقدر يؤدي إلى الحفــاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معاملة عادلة ومتكافئة، والحفاظ على حقوق أصحاب المصــالح، وتوفير النقابات شروط الإفصاح والشفافية بالنسبة إلى المعلومات التي تنشرها للغير.

ومن الضروري أن نجد مدى التشابه بين الشركات المساهمة العامة وبين النقابــات المهنيــة مــع اختلاف الجوهر الأساسي لإنشاء الشركات المساهمة العامة ألا وهو تحقيق أعلــى عائــد علــى الاستثمار بينما الهدف من النقابات هو تقديم الخدمات للمنتسبين بكل سهولة ويسر وتحقيق أعلــى فائض للحفاظ على استمراريتها.

ويكون هذا التشابه من حيث أن للنقابات هيئة عامة تتشكل من كل عضو مسدد لاشتراكه السنوي وهذه الهيئة هي المسؤوله عن انتخاب مجلس النقابة والذي من خلاله يتم إدارة أموال النقابات وهذا المجلس يقوم باختيار المدير العام والذي يسمى بالنقابات المهنية بالأمين العام والذي يتولى إدارة الشؤون الإدارية للنقابة وترجمة رؤيا النقابة إلى التنفيذ، وتنفيذ أية قرارات تصدر عن مجلس النقابة وبالإضافة إلى تعيين المدقق الخارجي .

ومن خلال ما تقدم تم اختيار النقابات المهنية الأردنية لمعرفة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية عليها وذلك لما له من أهمية وخطورة في مواجهة مظاهر التخلف أو التحديات التي يواجهها النظام الإداري في النقابات المهنية ولمساعدة المعنيين في التغلب على هذه التحديات ومن الأمثلة على هذه التحديات هو مدى إمكانية جعل أموال النقابات المهنية الأردنية تحت رقابة ديوان المحاسبة وعلى سبيل المثال تبلغ القيمة السوقية لإجمالي موجودات نقابة المهندسين الأردنيين حوالي ربع مليار دينار أردني (التقرير السنوي لصندوق التقاعد ، ٢٠٠٧). ومن هنا سنحاول أن نبحث مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

2-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لمعرفة مدى امكانية تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المطبقة في قطاعات اقتصادية مختلفة وعلى الأخص في الشركات المساهمة العامة على النقابات المهنية نظراً لتحقيقها منافع لتلك القطاعات، وبشكل أكثر تحديداً يتوقع أن ينتج عن تطبيق الحاكمية المؤسسية في النقابات نتائج متعددة ومنها معالجة الممارسات الخاطئة في النقابات.

وبما أن النقابات المهنية تقوم بإدارة وامتلاك استثمارات كبيرة وتحاول جاهدةً تحقيق أعلى عائد لكي تضمن استمراريتها، والمحافظة على حقوق أصحابها.

لذلك لا بد من تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على أداء النقابات المهنية، وهذه الدراسة بما ستكشف عنه من نتائج ستقدم خدمة حيوية لكل الفئات ذات المصلحة بنجاح وتقدم واستمرارية صناديق النقابة المختلفة.

وكذلك يمكن لهذه النتائج أن تشكل إطارا عاماً لوضع نموذج للحاكمية المؤسسية الملائمة للتطبيق على جميع النقابات المهنية الأردنية.

3-1 مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود التي يبذلها العاملون في النقابة من إدارة عليا وموظفين ومن ناحية أخرى من قبل مجلس النقابة من أجل رفع مستوى الأداء في النقابات إلا أن هناك شكاوى من قبل الأعضاء وأصحاب المصالح تتمثل في عدم رضا الأعضاء عن الخدمات المقدمة وعن سوء الإدارة.

لذا سنحاول في هذه الدراسة إظهار مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ومدى توفر هذه المبادئ للكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة.

4-1 أسئلة الدراسة

بناءً لما تقدم يمكن حصر العناصر الرئيسة لمشكلة الدراسة في البحث عن إجابات للأسئلة التالية:

١ -هل تلتزم النقابات المهنية الأردنية بالحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة؟

٢ -وهل تلتزم النقابات المهنية الأردنية أيضاً بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ؟

٣ -وهل أن صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في النقابات المهنية محدده بوضوح في اللوائح والنظم الصادرة عنها ؟

٤ -وهل أن أعضاء مجالس الإدارة والمديرين في النقابات المهنية الأردنية ملتزمون بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية ؟

٥ -وهل تلتزم النقابات المهنية الأردنية بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير ؟

٦ -وهل تلتزم النقابات المهنية الأردنية أيضاً بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها ؟(مطر،نور،٢٠٠٧)

٧ -هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر أعضاء النقابات المهنية وموظفو النقابات المهنية حول مدى التزام النقابات بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

5-1 فرضيات الدراسة

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، لقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

لا تلتزم النقابات المهنية الأردنية بالحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معاملة عادلة ومتكافئة.

الفرضية الثانية:

لا تلتزم النقابات المهنية الأردنية أيضاً بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح .

الفرضية الثالثة:

لا تحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن النقابات المهنية الأردنية صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية فيها .

الفرضية الرابعة:

لا يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون في النقابات المهنية الأردنية بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية.

الفرضية الخامسة:

لا تلتزم النقابات المهنية الأردنية بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير.

الفرضية السادسة:

لا تلتزم النقابات المهنية الأردنية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها .

الفرضية السابعة:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر أعضاء النقابات المهنية وموظفو النقابات المهنية حول مدى التزام النقابات المهنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

1-6 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

١ -اكتشاف مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية .

٢ -كشف مناطق القوة والضعف في أداء النقابات المهنية الأردنية المتصلة بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

٣ -تقديم التوصيات المفيدة للنقابات المهنية الأردنية لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

7-1 متغيرات الدراسة

تتحدد متغيرات الدراسة بالشكل (١-١) التالي:

المتغيرات المستقلة المتغير التابع

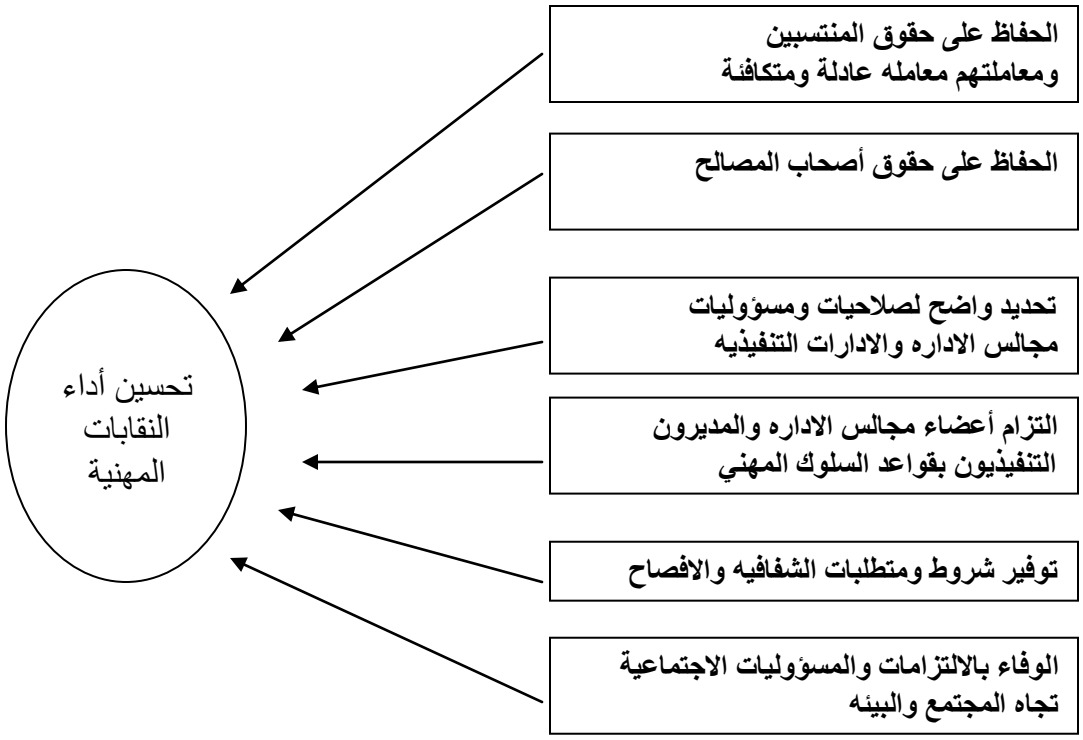

1-8التعريفات الإجرائية

- **الحاكمية المؤسسية** (Corporate Governance) : النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية (مطر ونور،٢٠٠٧).

- **النقابات المهنية** (Professional Association)**:** هي مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني الأردني وتنشط في مجال تطوير المهن التي تمثلها والارتقاء بمستوى الأداء المهني للمنتسبين و تقديم العديد من الخدمات الهامة لهم(الأمانة العامة للنقابات المهنية،٢٠٠٧).

- **الشفافية في النقابة** (Transparency)**:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث داخل النقابة من أمور مالية وإدارية(حماد،٢٠٠٥).

- **الإفصاح** (Disclosure)**:** يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية(مطر،٢٠٠٣).

- **الاستقلالية** (Independency)**:** عدم وجود ضغوطات وتأثيرات غير لازمة للعمل(حمادة،٢٠٠٥).

- **المسؤولية الاجتماعية للنقابة** (Social Responsibility) : هي أعمال تقوم بها النقابات المهنية تجاه أفراد المجتمع مثل تدريب الموظفين، وتوفير منح دراسية، ودعم الجمعيات الخيرية، ودعم ومساعدة ورثة المتوفين من المنتسبين وغيرها(مطر ونور،٢٠٠٧) .

- **أصحاب المصالح في النقابات**(Stakeholders) **:** جميع الأشخاص الذين لهم علاقة بالنقابات المهنية من غير المنتسبين لها، مثل الحكومة والموظفين والمجتمع والمقرضين والموردين **وغيرهم**(مطر ونور،٢٠٠٧).

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المقدمة

2-2 نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية

2-3 مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية

2-4 أهداف الحاكمية المؤسسية

2-5 مقومات نظام الحاكمية المؤسسية

2-6 النقابات المهنية والحاكمية المؤسسية

2-6-1 رؤيا نقابة المهندسين الأردنيين

2-6-2 رسالة نقابة المهندسين الأردنيين

2-6-3 أهداف نقابة المهندسين الأردنيين

2-6-4 الهيكل التنظيمي لنقابة المهندسين الأردنيين

2-7 الحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة

2-8 الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح

2-9 الإفصاح والشفافية

2-10 مسؤوليات مجلس النقابة

2-11 السلوك المهني

2-12 المسؤولية الاجتماعية

2-13 الدراسات السابقة

2-14 ما يميز الدراسة

1-2 المقدمة:

برز موضوع الحاكمية المؤسسية كإحدى إفرازات ظاهرة العولمة، وقد أكد كثير من المجامع العلمية والمنظمات المهنية على أهمية الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة(هنيني،٢٠٠٥) وجميع مفاصل الدولة كالنقابات المهنية والجمعيات الخيرية.

2-2 نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية:

لقد برز موضوع الحاكمية المؤسسية لما شهده العالم من فضائح انهيار العديد من الشركات من بينها شركة انرون، ورلدكوم، وتايكو وغيرها من الشركات ولقد عزت تعليقات كثيرة أسباب تلك الفضائح إلى تراجع وتدهور أخلاقيات الأعمال وتفويض صلاحيات مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية ومساعديها للقيام بمعظم المهام التي عليهم انجازها،مما سبب ضعفاً في الرقابة الداخلية، وما نتج عن ذلك لجوء المسئولين لقبض الرشاوى وسوء الإدارة.

بالإضافة إلى المخالفات الإدارية والمالية التي ارتكبت من قبل مكاتب التدقيق العالمية مثل شركة آرثر أندرسون و غيرها.

وقد وفر تطور نظام الحاكمية المؤسسية في المملكة المتحدة تعبيراً مختصراً ملحوظاً بحيث يصبح ببطء كجزء من ثقافة المفهوم السائد في لندن عن منشآت الأعمال.

وقد تم تأسيس لجنة كادبيري في بورصة لندن في المملكة المتحدة حيث قدمت تسعة عشر توصية للممارسات السليمة في الشركات ومنها (حماد، ٢٠٠٥):

– ينبغي على مجلس الإدارة أن يجتمع بانتظام وأن يحافظ بصفة دائمة على رقابة كاملة وفعالة على الشركة وأن يتابع أعمال الإدارة التنفيذية.

– ينبغي أن يكون لأعضاء لجنة التدقيق Audit Committee حكم مستقل مسموع عن المسائل الخاصة بالإستراتيجية والأداء والموارد بما في ذلك التعيينات الأساسية ومعايير السلوك.

– يجب على المديرين التقرير عن مدى فاعلية نظام الشركة للرقابة الداخلية.

– يجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن الإدارة وألا يكون لأعضاء لجنة التدقيق أي أعمال أو ارتباطات أخرى تؤثر جوهرياً على طبيعة عملهم الرقابية.

وغير ذلك من التوصيات التي اعتبره مجتمع الأعمال أنه هوجم بكم هائل من اللوائح الجديدة.

وبعد ذلك قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (Organization of Economic & Cooperative Development) بإصدار مبادئ الحاكمية المؤسسية حيث شملت على خمس مبادئ تتمثل فيما يلي: حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومسئوليات مجلس الإدارة.(www.oecd.com)

وأيضاً في كندا تم وضع إطار عام للحاكمية المؤسسية من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين وبورصة تورنتو للأوراق المالية، وقد ركز هذا التقرير على مسائل أساسية عديدة إلى جانب التوافق والالتزام ، وهي بشكل أساسي بناء ثقافة للحاكمية صحيحة وهي:

– الدور الحاسم الذي لا بد أن يلعبه المجلس في اختيار آلية أعمال التنفيذيين.

– المسائل الخاصة بالأعضاء المستقلين بحيث يجب أن يتواجدوا وبقوة في الشركات التي بها مساهمين هامين.

كما قام معهد المدقيين الداخليين الأمريكية (IIA) بتطوير معايير خاصة بالتدقيق الداخلي للشركات تتناسب مع المتغيرات البيئية الجديدة المتعلقة بالحاكمية المؤسسية.(هنيني، ٢٠٠٥)

وأصبح في الوقت الحالي الاهتمام بالحاكمية المؤسسية من قبل العديد من الدول في العالم ومن ضمنهم المملكة الأردنية الهاشمية حيث عقد المؤتمر العلمي المهني الخامس من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت شعار " التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة " في الفترة ٢٤-٢٥ أيلول /٢٠٠٣ .

وفي عام ٢٠٠٤ أصدر البنك المركزي الأردني كتيباً لإرشادات أعضاء مجالس إدارات البنوك بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وبعد ذلك و في عام ٢٠٠٧ أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في الأردن ووفقاً لهذه التعليمات فإن على كل بنك من البنوك الأردنية العاملة في المملكة القيام بإعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته وسياساته ويشمل الحد الأدنى من متطلبات الحاكمية المؤسسية والتي شجع البنك المركزي إلى تبنيها ليصار إلى تطبيقها اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ .(تعليمات البنك المركزي ،٢٠٠٧)

3-2 مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية:

يوجد للحاكمية المؤسسية مفاهيم مختلفة وكثيرة ولكن تم الاعتماد على مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic & Cooperative Development) والذي عرف الحاكمية المؤسسية بأنها " مجموعه من العلاقات بين إدارات الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ويمثل الإطار الذي يتم وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء".

4-2 أهداف الحاكمية المؤسسية:

يمكن تحديد أهداف الحاكمية المؤسسية بما يلي(هنيني، ٢٠٠٥):

١- حماية حقوق أصحاب المصالح ومصالحهم وخاصة الأعضاء بشكل مستمر وعلى المدى الطويل، بحيث يتم تحقيق أفضل منافع اقتصادية لهم، وأن يحصل كل عضو على حقه بالتصويت على قرارات الشركة.

٢- تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة الخاصة عن النقابة، حيث أن قيام النقابة بتوفير المعلومات المطلوبة عن نشاطات النقابة بدقة وبسرعة يعزز الثقة بهذه النقابة، ويدل على وجود مجموعة من الإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف النقابة المختلفة، كذلك فإن وضوح وسلامة قنوات الاتصال بين الأقسام والإدارات المختلفة يعتبر هدفاً هاماً من أهداف الحاكمية المؤسسية.

٣- تحسين الأداء المالي للنقابة وتقليص فرص وقوعها في العسر المالي والإفلاس والاختلاس.

٤- المحافظة على السمعة الاقتصادية للنقابات أمام أصحاب المصـــالح كالأعضـــاء والمـــوظفين والدائنين والنقابات الأخرى.

٥- تحقيق المسئولية الاجتماعية للنقابة بواسطة تطوير سياسات وإجـــراءات مناســـبة لنشـــاطات النقابة،تعمل من خلالها على خدمة البيئة المحيطة والمجتمع.

5-2 مقومات نظام الحاكمية المؤسسية (مطر٢٠٠٣):

يوجد للحاكمية المؤسسية عدة مقومات منها:

١ ــ وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق الأعضاء وواجباتهم مثل حـــق التصـــويت، وحـــق انتخاب أعضاء مجلس النقابة وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات. كما توضح بالمقابـــل حقـــوق المجتمع على النقابة وواجباتهم تجاهها.

٢ ــ وجود رؤيا Vision واضحة تحدد معالم استيراتيجية النقابة مع الأدوات التي تكفل تحقيـــق هذه الرؤيا وذلك من خلال ترجمتها إلى خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى.

٣ ــ وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد كلاً من مناطق الســـلطة ومنـــاطق المســـؤولية، يعـــززه مجموعة من الأنظمة مثل: نظام داخلي للنقابة، ونظام للرقابة الداخلية ثم بعد ذلك والأهـــم نظـــام لمحاسبة المسؤولية يوفر من المؤشرات المالية وغير المالية التي تخدم كمعيار للمســـاءلة وتقـــويم الأداء.

٤ ــ وجود لجنة تدقيق Audit Committee لها من الصلاحيات ما يكفـــل لهـــا وفـــي منـــاخ ديمقراطي حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدققي النقابة الداخلي والخارجي ثم بعد ذلـــك

وهو الأهم الحق في متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارات النقابات بتنفيذ ما تحويه تلك التقـــارير من مقترحات وتوصيات.

٥ ــ وجود نظام فعال للتقارير Reporting system يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء النقابة ليس لإدارتها وأعضائها فحسب، بل أيضاً لجميع الأطراف الأخـــرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للنقابة في اتخاذ القرارات وذلك مثل: المقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية ذات المصلحة.

6-2 النقابات المهنية والحاكمية المؤسسية:

تعتبر النقابات المهنية الأردنية أكبر مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، ويتجاوز عدد المنتسبين فيها المائة ألف (الأمانة العامة للنقابات المهنيـــة،٢٠٠٧) وتنشط هذه النقابات في مجال تطوير المهن التـــي تمثلهـــا والارتقاء بمستوى الأداء المهني للمنتسبين من خلال تنظيم المحاضرات والمـــؤتمرات والنـــدوات ودورات التعليم المستمر في مختلف مجالات التخصص، وتقدم النقابات المهنية لأعضائها عدد من الخدمات الهامة مثل القروض ذات الفائدة المنخفضة ،وخطط الإسكان ،والتأمين الصـــحي،ومعاش التقاعد وبعض الخدمات الأخرى،وتعتبر نقابة المهندسين رائدة النقابات وأكبرها من حيـــث العـــدد وتدير أعمالها من خلال قانون نقابة المهندسين رقم(١٥) لسنة١٩٧٥ وتعديلاته.وبناءً على ذلك تم تحديد الأمور التالية:

2-6-1 رؤيا نقابة المهندسين الأردنيين:

السعي لتنظيم وتطوير مهنة الهندسة والارتقاء بالأعضاء مهنياً وعلمياً واجتماعياً واقتصادياً خدمةً للمجتمع والوطن والأمة.

2-6-2 رسالة نقابة المهندسين الأردنيين:

العمل على تنظيم وتطوير مهنة الهندسة وبناء قدرات المهندسين الأردنيين للمشاركة بفاعلية في التنمية الاقتصادية للأردن والعمل على إيجاد بيئة محفزة للتطوير والإبداع والابتكار بما يخدم المجتمع والأمة ولتقديم أفضل الخدمات المهنية والفنية والتعاون مع الجهات الرسمية كهيئة استشارية ومشاركتها في وضع برامج التعليم والتدريب الهندسي والمهني والصناعي والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للأعضاء والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم وتأمين العيش الكريم لهم ولعائلاتهم وتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحادات المهنية الهندسية عربياً وإسلامياً ودولياً .

2-6-3 أهداف نقابة المهندسين الأردنيين:

١. تنظيم مزاولة المهنة ابتغاء الارتفاع بمستواها العلمي والمهني والانتفاع به في التعبئة الاقتصادية والحضارية والقومية.

٢. الدفاع عن مصالح الأعضاء وكرامتهم والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها.

٣. الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمهندسين وتنشيط ودعم البحث العلمي الهندسي.

٤. المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التعليم والتدريب الهندسي والصناعي والمهني والعمل على رفع كفاءة العاملين في الحقل الهندسي.

٥. تأمين الحياة الكريمة للمهندسين وعـــائلاتهم فـــي حـــالات العجـــز والشـــيخوخة والحـــالات الاضطرارية الأخرى.

٦. العمل على كل ما يساعد النقابة على تحقيق أهدافها المهنية.

٧. التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية في المملكة بصفة النقابة هيئة استشـــارية فـــي مجـــال تخصصها.

٨. التعاون والتنسيق مع الاتحادات المهنية الهندسية العربية والإسلامية والدولية والاشـــتراك فـــي عضويتها.

٢-٦-٤ الهيكل التنظيمي لنقابة المهندسين الأردنيين

7-2 الحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة:

ينبغي أن تكفل الحاكمية المؤسسية حماية حقوق المنتسبين للنقابات المهنية الأردنية وتشـــتمل الحقوق الأساسية للمنتسبين على ما يلي:

أولاً: تأمين أساليب تسجيل المنتسبين للنقابة ويتم ذلك بالتأكد من صحة المعلومات الـــواردة إلـــيهم من المنتسبين الجدد والمصادقة على شهاداتهم من قبل وزارة التعليم العالي حيث نص قانون نقابة المهندسين الأردنيين على أنه يعتبر منتسباً كل من حصل على الشهادة الجامعية الأولـــى و كـــذلك يعتبر كل منتسب مسدد لاشتراكه السنوي القانوني عضواً في الهيئة العامة.

ثانياً: الحصول على المعلومات الخاصة بالنقابة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة .

ثالثاً: المشاركة والتصويت في الهيئة العامة للأعضاء .

رابعاً: انتخاب أعضاء مجلس النقابة، وللأعضاء أيضاً الحق فـــي المشـــاركة والحصـــول علـــى معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في النقابات و من بينها التعديلات فـــي النظام الأساسي أو زيادة الاشتراك السنوي.

و يجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة الفعالة والتصويت فـــي الاجتماعـــات العامـــة و إحـــاطتهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات الأعضاء ومن بينها قواعد التصويت.

كما ويجب أن تكفل الحاكمية المؤسسية المعاملة المتكافئة لجميع المنتسبين الأعضاء في النقابـــات المهنية ولجميع الفئات العمرية للمنتسبين كبارها وصغارها وذلك مـــن حيـــث تـــوفر المعلومـــات الملائمة لاتخاذ القرارات في اجتماعات الهيئة العامة .

وللأعضاء الحق في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها النقابة ومعاملتهم معاملة عادلة وعدم التمييز بين عضو عن آخر.

إن ثقة المنتسبين في أن الأموال التي يقدمونها بمثابة عامل هام في المحافظة على استمرارية عمل النقابات و من خلال ذلك يجب أن تكون هناك ثقة من قبل الأعضاء ممن ينتخبونهم لإدارة هذه الأموال حيث تكون لديهم فرصة الاطلاع على الأنشطة الخاصة بالعمل والاستثمارات المدرجة على خطة العمل لتحقيق مصالحهم على حساب مصالح غيرهم من الأعضاء ويتضمن هذا المبدأ تأكيدا على المعاملة المتكافئة للأعضاء في نطاق أساليب ممارسة سلطات مجلس النقابة.

وتتكون نقابة المهندسين الأردنيين من الهيئات والمجالس التالية (قانون نقابة المهندسين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٥):

- الهيئة العامة للنقابة:وتتكون من جميع الأعضاء المسجلين في سجلات النقابة وممن سددوا الاشتراك السنوي قبل اليوم المعلن لاجتماع الهيئة العامة وتتولى المهام و الصلاحيات التالية:

١.انتخاب النقيب ونائب النقيب وأعضاء مجلس النقابة.

٢.بحث شؤون النقابة وإصدار توجيهاتها بهذا الخصوص على الهيئة المركزية والمجلس.

٣.مناقشة مشروع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة وتعديلاتها.

٤.انتخاب أعضاء الهيئة المركزية للنقابة.

- الهيئة المركزية: وتتكون من مجلس النقابة ومجالس الشعب الهندسية ومجالس فروع المحافظات ومجلس هيئة المكاتب الهندسية و بما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن عشرين عضواً لكل شعبة هندسية يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة ومالا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد

عن عشرين عضواً لكل فرع محافظة يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة لفــرع المحافظــة ومــن النقباء السابقين وتتولى المهام التالية (قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم(١٥) لسنة ١٩٧٥):

١- التوصية للهيئة العامة بمشروعات القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة وتعديلاتها، ووضع السياسة العامة للنقابة للسنة المقبلة.

٢- مناقشة التقرير السنوي المقدم من المجلس عن أعماله خلال السنة المنتهية على أن يشمل:

- المصادقة على الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات.
- الموافقة على مشروع الموازنة للسنة القبلة.
- تعين مدقق الحسابات للسنة المقبلة.

ويوجد هناك هيئات عامة مختلفة في نقابة المهندسين الأردنيين ومنهــا الهيئــات العامــة لفــروع المحافظات والهيئة العامة للمكاتب الهندسية ولكل صندوق من صناديق النقابة هناك هيئــة عامــة خاصة فيه وهذه الهيئة تقوم بانتخاب لجنة لإدارة الصندوق.

8-2 الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح

يمكن تعريف أصحاب المصالح بأنهم جميع الأشخاص الذين لهم علاقة بالنقابات المهنية من غيــر المنتسبين لها، مثل الحكومة والموظفين والمجتمع والمقرضين والموردين وغيرهم.

ولضمان مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بعمل النقابات من خلال غــرس روح الانتمــاء لهؤلاء المتعاملين وعلى رأسهم العاملين بها، الذين يصدق انتمائهم ويتنامى شعورهم في أن هــذه المؤسسة هي مؤسستهم، وهي الضمان لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، والذين سيضاعفون من خــلال

هذا الشعور من إنتاجيتهم ومن استغلال كل ما يمكن أن يساهم في تقدمها ورفعتها وهـــذا ينطبـــق على الأطراف الأخرى مثل الموردين أو الدائنين الآخرين الذين سيجعلون من تعاونهم وحرصـــهم على سير التعامل مع النقابات عنوان لاستمرار تدفق المنافع المرجوة من هذه المؤسسة فـــالمورد الذي يتعامل مع النقابات بطريقة صحيحة وسليمة وبإستراتيجية مستقبلية، سيحصـــد منـــافع أكثـــر على المدى البعيد خاصة إذا جعل من تسهيل الإجراءات وصدق المواعيد والالتـــزام بالاتفاقيـــات الشعار الأفضل والأدق.

ولهذه الفئات جميعها مصلحة بنجاح النقابات واستمراريتها كما أن مصالحها تتعرض للضرر في حال فشل النقابات أو إفلاسها . لذا يتوجب على إدارة النقابات تعريف هذه الفئات بحقوقها وواجباتها وذلك من خلال التواصل معهم ومن خلال قنوات اتصال نشطة توفر لهم من خلالها معلومات شفافة تمكنهم من الوقوف على الوضع المالي للنقابة وفرصها المستقبلية في النمو والاستمرار.

ومن جهة أخرى تعتبر الأعمال التي يقوم بها ويمارسها مجلس الإدارة أو أمين عام النقابة باسمها ملزمه للنقابة في مواجهة الغير، وللغير الحق في المطالبة بالتعويض عن أي ضرر يلحق به .

وعليه تنبع أهمية الحاكمية المؤسسية من الناحية القانونية من كونها أداة للحد من سلبيات تنفيذ التعاقدات بين النقابات وأصحاب المصالح، ومنع انتهاك صيغ العقود المبرمة، وبذلك تصبح الحاكمية المؤسسية بمثابة الآلية لتوفير الثقة بين مجلس النقابة وأصحاب المصالح.

ومن الضروري نشر الميزانية العمومية للنقابة وحساب العجز والفائض واطلاع أصحاب المصالح على أوضاع النقابة.

ويعتبر مجلس الإدارة مخلاً بمسؤولياته وواجباته المهنية إذا ما ثبت ارتكابه إهمالاً جسيما في اتخاذ قراراته، أو إذا ما انخرط في معاملات أو صفقات تحقق مصلحته على حساب مصلحة النقابة.

9-2 الإفصاح والشفافية:

يعتبر من أهم مبادئ الحاكمية المؤسسية توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح المؤسسية ،وذلك مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة بأداء النقابات المهنية مثل المنتسبين وأصحاب المصالح والموظفين وغيرهم (مطر،ونور،٢٠٠٧). ومن أبرز القواعد الهامة للإفصاح والشفافية مسؤولية إعداد البيانات المالية والتي هي من مسؤولية الإدارة، وإسناد فحص تلك البيانات المالية إلى مدقق حسابات خارجي مستقل من قبل الهيئة العامة للتأكد من مصداقية تلك البيانات .

والإفصاح عن المعلومات يعتبر دوراً حيّوياً في تحقيق الهدف الرئيسي للحاكمية المؤسسية وهو تقليص مخاطر وأضرار تضارب المصالح المحتمل بين النقابات والفئات الأخرى ذات المصلحة.

ويجب أن يشتمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية للنقابات و كذلك نشر القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات، وبالنسبة إلى النقابات تقوم بنشر تقرير سنوي يشتمل على الانجازات التي تمت خلال العام وعلى القوائم المالية والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية وتقرير المدقق

الخارجي وكما يتم نشر مقارنة بين إيرادات ونفقات النقابة الفعلية مع التقديرية ونشر الإيرادات والنفقات التقديرية للعام القادم.

وينبغي إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية والمالية المتعارف عليها دولياً للإفصاح للتقارير المالية والتدقيق.

وتحث الحاكمية المؤسسية النقابات عن الإفصاح عن أهدافها وسياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة وما يمثلها من التزامات وقد تنطوي مثل تلك المعلومات على الأهمية بالنسبة إلى المنتسبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات بهدف تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين النقابات والمجتمعات التي تعمل خلالها، وكذلك تقييم الخطوات التي تتخذها النقابات لتحقيق أهدافها.

وكذلك يجب الإفصاح عن معلومات عن أعضاء مجلس النقابة والأمين العام والمديرين ومرتباتهم وحوافزهم ليتم تقيم أية احتمالات لتعارض المصالح قد يكون من شأنها التأثير على أحكامهم وقراراتهم.

ومن الضروري الإفصاح لمستخدمي المعلومات المالية على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة بالمستقبل المنظور والتي قد تشتمل على المخاطر المرتبطة بمنطقة معينة والمخاطر المالية مثل تغير أسعار الفائدة والمخاطر المرتبطة بالمشتقات المالية وأخيراً المخاطر المرتبطة بالالتزامات البيئية.

وتحث الحاكمية المؤسسية على الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء النقابات،وقد يشتمل الإفصاح عن

علاقة الإدارة والعاملين وأيضاً علاقتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل المقرضين والمجتمعات المحلية وغيرهم.

وتشجع الحاكمية المؤسسية النقابات بإتاحة تقارير عن كيفية تطبيقها في الممارسة لمبادئ الحاكمية المؤسسية وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية ومجلس النقابة والمنتسبين تعد بمثابة عنصر هام لتقييم ممارسة الحاكمية في النقابات المهنية الأردنية.

وكما يجدر الإشارة إلى انه تم الاتفاق بين الحكومة والنقابات على تعيين لجنة تدقيق مكونه من كبار الأعضاء ليتم تدقيق أي شكاوي مقدمة من قبل الأعضاء وتقوم هذه اللجنة بطلب كل المعلومات اللازمة للتوصل إلى مدى صحة الشكوى المقدمة، وبعد الاطلاع على هذه المعلومات و دراستها يتم إصدار تقرير ورفعه إلى ديوان المحاسبة والذي يقوم بالاطلاع على التقرير والتأكد من مدى صحته و في حال تم اعتماد التقرير يتم رفع تقرير إلى رئاسة الوزراء وغير ذلك يتم تعين مدقق خارجي من قبل ديوان المحاسبة يقوم بدراسة الشكاوي وإصدار تقريره الخاص لديوان المحاسبة.

وكان هناك شكاوي قدمت من قبل أعضاء نقابة المهندسين وبعد إجراء التدقيق من قبل لجنة التدقيق اعتبرت في تقريرها " أن الشكاوي التي وردت لم تتضمن أي اتهامات تمس الذمة المالية لأحد أعضاء مجلس النقابة الحالي أو المجالس السابقة أو غيرهم".(مجلة المهندسون، ٢٠٠٧)

ومن الجدير ذكره قرار الهيئة العامة لنقابة المهندسين عام٢٠٠٦ والذي ينص على ما يلي " رفض وإدانة أسلوب الشائعات التي تمس العمل النقابي وبعض الزملاء واعتباره أسلوبا غير

مقبول للنقد والحوار والتأكيد على اعتماد الأساليب التي تنص عليها التشريعات النقابية ومن خلال هيئات النقابة، مع الحق في التوجه إلى القضاء كخيارات متاحة للزملاء المهندسين لممارسة حقهم في النقد البناء المسئول، ودعوة الزملاء لمراجعة النقابة كمصدر موثوق للحصول على أية معلومة يرغبون الاستيضاح عنها بشأن عمل النقابة ".(التقرير السنوي لنقابة المهندسين، ٢٠٠٦)

2-10 مسؤوليات مجلس النقابة:

تخضع النقابات المهنية عادةً لسيطرة مجلس النقابة والذي يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة وبالتالي يفوض إدارة النقابة للأمين العام والذي بدوره يتولى إدارة الشئون اليومية للنقابة.

ولكن يتعين على مجلس النقابة معاملة كافة الأعضاء بصورة عادلة وذلك بسبب تأثير قرارات المجلس على المجموعات المختلفة من الأعضاء بصورة مختلفة.

وينبغي أن يتخذ أعضاء مجلس النقابة قراراته على أسس من المعلومات الكاملة، بالأمانة والمسؤولية والعناية الواجبة، وأن يتم ذلك تحقيقاً لصالح النقابة وأعضائها.

ويقوم مجلس النقابة بعدد من الوظائف أهمها(Wheelem, & Hunger، ٢٠٠٢) :

- وضع إستراتيجية النقابة ورسالتها وأهدافها.
- تعين وفصل الإدارة العليا (الأمين العام).
- المراقبة والسيطرة على الإدارة العليا.
- المراجعة والمصادقة على استخدام الموارد .
- الاهتمام بمصالح الأعضاء.

- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات المالية، وضمان عنصر الأمانة في التقارير المالية والمحاسبية التي تصدرها النقابة.

وبالنسبة للنقابات المهنية فإن مجلس النقابة ينجز أعماله من خلال لجان خاصة بكل صندوق من صناديق النقابة أو أي خدمة تقدمها النقابة وتقوم كل لجنة بالاجتماع وتقدم توصياتها إلى مجلس النقابة وبالتالي يقوم مجلس النقابة باتخاذ القرار أما بالموافقة أو بعدم الموافقة.

ومن خلال ما تقدم فقد نصت المادة رقم (٣٢) من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم(١٥)لسنة١٩٧٥ على أن يتألف مجلس النقابة من النقيب ونائب النقيب ورئيس هيئة المكاتب الهندسية وعدد من الأعضاء يمثلون الشعب الهندسية المختلفة.

وبالتالي حددت صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة كما يلي:

يمارس مجلس النقابة عمله استناداً للصلاحيات الممنوحة له في قانون النقابة وأنظمتها وتنص المادة رقم (٤١) من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم(١٥) لسنة١٩٧٥ على ما يلي:

يشمل اختصاص مجلس النقابة كل ما يتعلق بمهنة الهندسة، وعلى الأخص:

- الإشراف على مجالس فروع النقابة ومجالس الشعب وهيئة المكاتب والشركات الهندسية والنظر في توصياتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها ، والدفاع عن حقوق النقابة ومصالحها وكرامة أعضائها وموظفيها.

- إدارة شؤون النقابة وأموالها وتحصيل الرسوم والواردات الأخرى المستحقة لها واستثمارها

بالطريقة التي يراها المجلس ملائمة.

– إدارة شؤون صندوق التقاعد وصندوق التأمين الاجتماعي وصندوق التأمين الصحي وأي صندوق آخر يؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون ، وتحصيل عوائدها واستثمارها، وللمجلس أن يفوض خطياً أياً من صلاحياته المحددة في هذه الفقرة إلى لجنة إدارة أي صندوق.

– وضع مشاريع الأنظمة على اختلاف غاياتها ومواضيعها من أجل تنفيذ غايات هذا القانون، وعرضها على الهيئة المركزية.

– الدعوة لاجتماعات كل من الهيئة العامة والهيئة المركزية ومتابعة توصياتهما وتنفيذ قراراتهما.

– بحث توصيات مجالس الشعب الهندسية ومجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية المتعلقة بالنزاعات المهنية بما في ذلك تحديد بدل الأتعاب وتوزيع الأتعاب المشتركة بين المكاتب.

– فرض العقوبات واتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحق الأعضاء أو المكاتب أو الشركات الهندسية بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

– النظر في كل ما له صلة في المهنة.

ونصت المادة رقم(٣٦) من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم(١٥) لسنة١٩٧٥ على ما يلي:

- يعين المجلس أميناً عاماً متفرغاً من بين أعضاء النقابة.
- يحضر الأمين العام اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت على القرارات ولكن يشارك في المناقشات.
- يحدد المجلس راتب الأمين العام وصلاحياته وحقوقه الأخرى.

11-2 السلوك المهني:

التزام أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين بقواعد السلوك المهني والتأكد من وجود هيكل إداري تنظيمي جيد داخل النقابة بحيث يكون كل عضو في النقابة في مكانه المناسب ،ومع تحديد سلطاته ومسؤولياته. وعليه يحكم ممارسات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها مع حثهم على مراعاة أخلاقيات المهنة في اتخاذ القرارات وتتمثل العناصر الأساسية للسلوكيات المهنية في: الاستقامة والنزاهة والأمانة والمصداقية والمسؤولية والمساءلة والاحترام المتبادل.

(مطر و نور ٢٠٠٧)

ويجب أن يلتزم أعضاء مجلس النقابة بالنأي عن تضارب مصالحهم مع مصالح النقابة، ويجب أن يتمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية دون وجود أية تأثيرات أو منافع خارجية تضر بمصلحة النقابة.

ومن الجدير ذكره ضرورة حرص مجلس النقابة والإدارات التنفيذية على الحفاظ على المعلومات التي لا تخضع لشروط الإفصاح العام.

12-2 المسؤولية الاجتماعية:

لم يعد تقييم النقابات محصوراً على تقديم الخدمات لأعضائها فحسب،ولم تعد تلك النقابات تهتم في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط،"فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العام ،وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية".(عيران، ٢٠٠٨)

وبالتالي فإن اتخاذ أي قرارات من قبل مجلس النقابة لا يؤثر على النقابة فقط، وإنما يجب الأخـــذ بعين الاعتبار تبعات هذا القرار على بقية أفراد المجتمع.

ويوجد هناك وجهتا نظر متعاكستان لمسؤوليات منشآت الأعمال تجاه المجتمع وهم:(هنجر،وليم،٢٠٠٢)

١ -وجهة نظر فري دام حول مسؤوليات منشـــآت الأعمـــال (Friedam view of business firm responsibility) حيث يطالب بسياسة عدم التدخل وهو يعارض التدخل الحكومي فـــي الشؤون الاقتصادية ، وأيضاً هو ضد مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشـــآت الأعمـــال تجـــاه المجتمع،ويقول يوجد لمنشآت الأعمال مسؤولية واحدة فقط ألا وهي تشغيل مواردهـــا لزيـــادة وتعظيم أرباحها.

٢ - وجهة نظر كارول حول مسؤوليات منشآت الأعمال (Carrol view of business firm responsibility) حيث يقترح أن مدراء منشآت الأعمال لديهم أربع مسؤوليات وهي المســـؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية التطوعية وهي أعمال تطوعيـــة تقوم بها المنشأة تجاه أفراد المجتمع مثل تدريب العاملين وتوفير المنح الدراسية وغيرها.

وتسعى النقابات المهنية إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية والوفاء بالالتزامات والمسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة المحيطة ،وعلى أن تساهم في تطوير هذا المجتمع في توفير فرص عمل وبقدر يساهم في مكافحة البطالة وتدريب العاملين لديها ،وتوفير التأمين الصحي لأعضائها وعامليها، ودعم المؤتمرات والجمعيات الخيرية ،وأيضاً تقديم خدمة إلى المجتمع عن طريق المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها.

13-2 الدراسات السابقة:

بالرغم من أن معظم هذه الدراسات تنصب على منشآت الأعمال، إلا أنه يمكن من حيث محتواهـــا ونتائجها أن تطبق أيضاً على النقابات المهنية الأردنية.

دراسة (Irish Association Investment managers,2001) بعنوان "الحاكمية المؤسسية " حيث هدفت إلى بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الايرلندية بتطبيق الحاكمية المؤسسية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك التزاماً من قبل الشركات الايرلندية في تبني نظم الحاكمية المؤسسية وخاصة فيما يتعلق بإعادة انتخاب مجلس الإدارة بشكل دوري حيث بلغت نسبة الالتزام ٩٧% من إجمالي الشركات الايرلندية،وما يتعلق بوجود لجنة للتدقيق الداخلي ، حيث بلغت نسبة الالتزام ٧٩% من إجمالي الشركات الايرلندية مما جعل السوق الايرلندي مكانا جيدا للاستثمار ، نظرا لدور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء التشغيلي والمالي للشركات وفي حماية حقوق المساهمين.

وكما عرضت الدراسة هيكل الحاكمية المؤسسية ، المتمثل بمجلس الإدارة وضرورة استقلاليته ، والمدير التنفيذي ومساعديه،والشروط الواجب توفرها فيهم.

دراسة (Nakomura,2001) بعنوان "الحاكمية المؤسسية في اليابان ومشاكل الاقتصاد الكلي"،والتي هدفت إلى تقييم نظام الحاكمية ووصف آلياته في اليابان ومقارنته مع آليات نظام الحاكمية في أمريكا وبريطانيا ،وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات نظام الحاكمية المؤسسية في

اليابان تختلف عن الدول الأخرى،وذلك تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في اليابان مثل الانفتاح والحجم الكبير ،واختلاف المساهمين.

وأوصت الدراسة على تبني الشركات اليابانية لنظام الحاكمية المؤسسية،كوسيلة لتحسين الاقتصاد الياباني ومعالجة مشاكله بحيث يعمل هذا النظام كوسيلة للتصحيح الاقتصادي في اليابان لكافة القطاعات وخاصة البنوك.

دراسة (البشير، ٢٠٠٣) بعنوان:التحكم المؤسسي و مدقق الحسابات.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الحاكمية المؤسسية في استمرارية المنشأة والحفاظ على حقــوق كافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة من أفراد ومؤسسات على السواء فنجاح أي مؤسسة أو منشــأه فيه مصلحة أكيدة لبقية أفراد المجتمع ومدخل هام لتحقيق أهداف الفئات المتعاملة مع هذه المنشــأة وبالتالي المجتمع بأسره.

ومن ناحية أخرى هدفت الدراسة إلى علاقة مدقق الحسابات بنظام الحاكمية المؤسسية حيث تتحكم به اعتبارات ومحددات كثيرة تساعدهم في تحقيق تحكم مؤسسي للمنشأة التي يدقق حساباتها بحيث يمكن تحديدها بمحددين الأول تشريعي والآخر مهني:

١- محدد تشريعي يتمثل في التشريعات المختلفة والقوانين ذات العلاقة بعمــل المــدقق أو عمــل المنشآت مهما كان نوع المنشأة (شركات،مؤسسات فردية) أو طبيعة عملها (صــناعية ،تجاريــة، خدمية) .وأهم القوانين التي لها تأثير على عمل المدقق والمنشآت هي قانون الشركات ، البنــوك ، التأمين ، الأوراق المالية وقانون تشجيع الاستثمار.

٢- محدد مهني تمثل في معايير التدقيق الدولية التي اعتمدتها جمعية مـــدققين الحســـابات حيـــث تناولت هذه المعايير مسؤولية مدقق الحسابات في كافة النواحي وخاصة في استمرارية المنشأة.

وقد توصل الباحث ضمن هذا السياق لمجموعة من التوصيات تتلخص بما يلي:

- التأكيد على ضرورة تفعيل مواد القانون الخاصة بضرورة وجـــود أنظمـــة ماليـــة وإداريـــة وشؤون موظفين ونظام سير العمل وهيكل إداري واضح، تجعل من الإطار التشريعي لخلق بيئـــة ورقابة داخلية تعتبر قاعدة هامة لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

- عقد دورات باستمرار لكافة المستويات الإدارية لتعريفهم بالمنشأة وأنظمتهـــا والقـــوانين التـــي تحكمها وصلاحية الوحدات والإدارات المختلفة ومسؤولياتهم في نفس الوقت سيجعل من الانتمـــاء للمؤسسة من قبل العاملين القاعدة الثانية الهامة في بناء منظومة التحكم المؤسسي.

- العدالة في تطبيق الأنظمة والتعليمات والإجراءات بحق العاملين من جهـــة، ومـــع الأطـــراف الأخرى ذات المصلحة المشتركة مع المنشأة سيعزز روح التعاون والقدرة على بناء إســـتراتيجية مستقبل المنشأة وهذا سيدعم من تطبيق التحكم المؤسسي بشكل سليم.

- التأكيد على قيام مدققي الحسابات الخارجيين بدورهم حسب معايير التدقيق الدوليـــة ومراعـــاة القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بعمل المدققين سيساهم في تدعيم العمل المؤسسي وبالتـــالي تعزيز دور التحكم المؤسسي في الحفاظ على حقوق المساهمين والعاملين والمـــوردين والممـــولين وخزينة الدولة وكافة الأطراف ذات المصلحة المشتركة في استمرارية المنشأة.

– أن عدالة أتعاب المدققين وتوازنها مع مسؤولياتهم سيساعد في التأكد من سلامة التحكم المؤسسي والذي يساهم في تأهيل المدقق ومتابعته للتطورات المهنية على صعيد التحكم المؤسسي من ناحية ولتتلاءم هذه الأتعاب مع المسؤوليات الجسام التي رتبتها القوانين المختلفة عليه في حالة تقصير أو إهمال.

– تشجيع الكتابة والبحث والدراسة والتدريس للتحكم المؤسسي باعتباره أساس استمرارية المنشأة، وأداة لحفظ حقوق أطرافها المختلفة.

دراسة (البشتاوي، سفيان، ٢٠٠٣) بعنوان: أثر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على أداء المدقق الخارجي في ظل التحكم المؤسسي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية على أداء المدققين الخارجين في الأردن في ظل التحكم المؤسسي. ولبلوغ هذا الهدف تم إعداد إستبانة شبه مفتوحة وتم توزيعها على عينة عشوائية في (٦٠) مدققاً خارجياً في كل من عمان وإربد.

ولقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها أن درجة وضوح وصرامة تطبيق القوانين والتشريعات لها أثر كبير في تخفيض الآثار السلبية لهذا العوامل.

كما يبغي احترام القوا نين والعمل بها وردع المخالفين وتحديد السلوكيات والأخلاقيات التي ينبغي توفرها في المدقق للحصول على رخصة ممارسة المهنة.

دراسة (مطر، ٢٠٠٣) بعنوان : دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي .

هدفت هذه الدراسة في إبراز دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي ، و قامت هذه الدراسة على جزءين خصص الجزء الأول منها للتعريف بالتحكم المؤسسي والركائز أو المقومات التي يبنى عليها بينما خصص الجزء الثاني لشرح دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تدعيم وتعزيز التحكم المؤسسي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن غياب التحكم المؤسسي في عالم الأعمال يؤدي إلى بروز وتعاظم ظاهرة تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمدراء التنفيذيين العاملين فيها من جانب آخر، وكذلك بين الشركة جميعها كوحدة من جهة والأطراف الأخرى ذات العلاقة من مساهمين ومستثمرين ومقرضين وغيرهم من جهة أخرى. من هنا فإن تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي يبقى الآلية المناسبة والتي لا غنى عنها لتقليص هذه الظاهرة إلى حدها الأدنى.

هذا ويقوم نظام التحكم المؤسسي على مجموعة من المقومات الأساسية يأتي على رأسها وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن معلومات مناسبة تمكنهم من أتحاذ القرارات.

ولكي يؤدي الإفصاح عن المعلومات دوره المشار إليه أعلاه لا بد من مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية لعل من أهمها ما يلي:

١ – مراعاة مبدأ الجدوى الاقتصادية في تحديد مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية المنشورة. ويقوم هذا المبدأ على أساس أن المعلومات المحاسبية هي كغيرها من السلع لها

كلفة اقتصادية يجب أن يتم إعدادها وعرضها في إطار تحليل الكلفة/ العائد والذي يقضي بـــأن لا تتجاوز كلفة المعلومة المنفعة المحققة منها وكذلك في نطاق ما يعرف بمفهوم القــوائم المحاســبية متعددة الأغراض.

٢ – وهكذا وفي سياق ما تقدم فقد أصبح مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل شيئاً من الماضـــي ليحل في عصرنا الحاضر مفهوم الإفصاح الواقعي أو المناسب.

٣ – يتحدد مستوى الإفصاح المناسب عادة في ظل مجموعة من العوامل أو المتغيــرات لعــل أهمها متغيرين هما: الشخص الذي سيستخدم المعلومات ثم بعد ذلك الغرض الذي ستستخدم فيه.

٤ – ومن العناصر الأخرى التي يتوجب مراعاتها بالنسبة للإفصاح كل من توقيت الإفصـــاح عن المعلومات ثم المكان المناسب للإفصاح عنها. ذلك لأن معلومة توفر لمســتخدمها فـــي غيــر موعدها المناسب أو تعرض له في مكان يصعب الوصول إليه هي بكل تأكيد لا فائدة منها.

دراســة: (Doidge, Karolyi, Stulz, 2004) Why do countries matter so much for corporate governance?

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج عن كيفية أن خصائص الدولة مــن حيــث قــانون حمايــة المستثمرين الصغار ومستوى الاقتصاد والتنمية المالية تؤثر على تكلفة الشركات والفوائد الناتجة، وذلك من أجل تطوير حاكميتها وشفافيتها.

وهذا النموذج يركز على أصحاب المشاريع الذين يحتاجون إلى زيادة أربــاحهم وذلــك بتمويــل فرص استثمار الشركة والذين يقررون ما إذا يقومون بالاستثمار بمستوى عالي للشركة وذلك من أجل التقليل من تكاليف الوكالات.

و تبين أنه بإعطاء مستوى معين لحماية المستثمر في الدولة ازداد الإقبال على الاستثمار بميكانيكية الحاكمية، وأدى إلى التنمية الاقتصادية للدولة.

وعندما تكون التنمية الاقتصادية ضعيفة يكون الإقبال على الاستثمار قليل لأن التمويل الخارجي يعتبر باهظ الثمن وسوف يكون تبني فكرة تطبيق ميكانيكية الحاكمية مكلف.

وبتطبيق مستوى بيانات الشركات على الحاكمية المؤسسية الدولية ومستويات الشفافية على عينات كثيرة من الشركات حول العالم تم إثبات النظريات التالية:

١ -إن كل التغيرات في مستويات الحاكمية المؤسسية في الأقل يعود إلى خصائص هذه الدول فضلاً عن خصائص الشركات.

٢ -خصائص الشركات توضح المزيد من التغيرات في مستوى الحاكمية المؤسسية في أوروبا والدول المتقدمة.

٣ -للوصول إلى أسواق الرأسمالية العالمية تحفز الشركات لحاكمية مؤسسية أفضل ولكنها تقلل من أهمية قوانين حماية صغار المستثمرين الموجودين في الدولة.

دراسة: (Mardjono, 2005): A tale of corporate governance lessons why firms fail.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إخفاقات الشركات العالمية والاسترالية المرتبطة بانحراف أفضل الممارسات موضحاً علاقة كيفية اعتماد استمرارية الشركات عن طريق تطبيق الحاكمية المؤسسية فيها. ولتميز وجود مبادئ الحاكمية المؤسسية وعدم وجودها في نجاح واستمرارية الشركات .

واعتمدت الدراسة على إيجاد مقارنة على نتائج ونظريات سابقة على الحاكمية المؤسسية للشركات وأيضاً على استمراريتها التي نشرت في القترة ما بين ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ مجهز بالدليل التجريبي لما حدث لكل من شركة (Enron) وشركة (HIH) حيث طبقت عليهم مبادئ الحاكمية المؤسسية الجديدة .

أشارت الدراسة إلى أن الشركتين قد طبقتا الحاكمية المؤسسية من حيث الشكل (الإطار) الخارجي، ولكن عند التنفيذ العملي فشلتا في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث قامت الشركتين بانتهاك جميع المبادئ للحاكمية المؤسسية والتي اعتبرت سمة عامة لفشل التطبيق.

دراسة: (Alexakis, 2005): An empirical investigation of the visible effects of corporate governance.

هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين العائد على الاستثمار وعدم ثبات الأسعار في الأسواق المالية مع إدخال الإطار القانوني المتعلق بالحاكمية المؤسسية للشركات، لعينة مكونة من ٣٠ شركة مسجلة في سوق أثينا المالي.

وكانت آلية تطبيق الدراسة بتقسيم العينة إلى ثلاثة عينات فرعية بالتاريخ الذي تم إدخال العينة في الأُطر القانونية المتعلقة بالحاكمية المؤسسية للشركات.

ومن خلال تطبيق المتوسطات بطريقة إحصائية بحتة على هذه العينات الفرعية الثلاث، وتقييم ما إذا كانت العائدات وعدم ثبات الأسعار في السوق المالي قد تغيرت.

وبتطبيق هذه الدراسة تم التوصل إلى أن عدم ثبات الأسعار، وقد تغير على العينات الثلاث في التواريخ المختارة وعلى الشركات الثلاثين.

دراسة(هنيني ، ٢٠٠٥) بعنوان:تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني .

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نظام للحاكمية المؤسسية يوصى بتطبيقه في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني ، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحاكمية المؤسسية ،ومدى اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية المطبق بالشركات المساهمة العامة . ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة مدققين ممارسي للمهنة والبالغ عددهم (١٢٠) مدققاً ممارساً للمهنة ، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين .

ونتيجة لتحليل مفردات الإستبانه ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

١- يوجد إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحاكمية المؤسسية.

٢- يوجد اهتمام من قبل مدقق الحسابات في الأردن لدراسة و تقييم كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية للشركة موضع التدقيق .

٣- تؤثر كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة إيجابيا على استقلالية مدقق الحسابات .

٤- أن أهداف نظام الحاكمية المؤسسية المتمثلة في حماية حقوق أصحاب المصالح، وتحسين الأداء المالي، وتوفير المعلومات بدقة، وإيجاد هيكل تنظيمي واضح للشركة، والمحافظة على

السمعة الاقتصادية للشركة، وسلامة قنوات الاتصال بين الأقسام والإدارات،تؤثر ايجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

٥- أن مقومات نظام الحاكمية المؤسسية المتمثلة في وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام الحاكمية المؤسسية ووجود وثيقة الحاكمية المؤسسية التي تحدد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة،ووجود أنظمة فعالة كنظام التقارير المالية ،تؤثر إيجابيا على استقلالية مدقق الحسابات .

٦- أن مبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المتعلقة بمجلس الإدارة والمتمثلة في استقلال أعضائه الظاهري والحقيقي، وفي تركيزهم على أمانة ووضوح التقارير المالية، وقيامهم بمراجعة الخطط السنوية التشغيلية والموازنات، واختيارهم للمدير التنفيذي والإدارة العليا والتخطيط لأعمالهم، واستخدام مدقق حسابات خارجي، تؤثر ايجابيا على استقلالية مدقق الحسابات .

٧- أن تقسيم مجلس الإدارة إلى لجان مثل لجنة التدقيق الداخلي، ولجنة الحاكمية المؤسسية، ولجنة المكافآت، تؤثر ايجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

٨- إن مبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالإدارة التنفيذية مثل مراعاة الآداب والسلوك المهني، وإيجاد نظام كفؤ للرقابة الداخلية، وتحديد وإدارة مخاطر الشركة، وتطوير الخطط الإستراتيجية، والإشراف على عمليات الشركة التشغيلية، وإعداد التقارير المالية بأمان ، تؤثر ايجابيا على استقلالية مدقق الحسابات .

٩- تؤثر مبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المتعلقة بعلاقة الشركة مع أصحاب المصالح المساهمين، والموظفين، والمجتمع المحلي، ايجابيا على استقلالية مدقق الحسابات .

دراسة (ثابت ٢٠٠٦) بعنوان : حوكمة الجمعيات الأهلية ،ضرورة لتحديث الجمعيات الأهلية في مصر .

هدفت هذه الورقة إلى بيان معنى الحاكمية بالنسبة إلى الجمعيات الأهلية من حيث الأخذ بمبدأ المشاركة ،الشفافية ،اللامركزية والمسائلة . وبيان الدور الفعَال والمؤثر للجمعيات الأهلية في ظل الحاكمية في تنمية المجتمع ،ومن جهة أخرى بيان الأساليب الحالية في إدارة الجمعيات الأهلية في مصر وهذه الأساليب هي المؤسسية و الشخصية حيث الأسلوب المؤسسي يؤسس ويدير الجمعية من اجل منفعة مادية إما الأسلوب الشخصي يؤسس ويديرها فرد ويكون له دوافع مختلفة في تأسيس الجمعية إما يدعو لفكرة معينة يعتقدها أو نشاط خيري يهدف إلى تقديم خدمات للأفراد غير القادرين في المجتمع .

من جهة أخرى هدفت هذه الورقة إلى إظهار دور الجهات الإشرافية والقوانين المختلفة في ظل الحاكمية وضرورة الرقابة على هذه الجمعيات من خلال قوانين خاصة بالجمعيات الأهلية.

دراسة: (Cartwright, Craig, 2006) Sustainability: aligning corporate governance, strategy and operations with the plant

هدفت هذه الدراسة لإثبات أن التيار الرئيسي المتمثل حالياً بالمواقف الأخلاقية لإدارة الشركة والترابط الإداري التشغيلي الاستراتيجي هما عاملين مساهمين في عدم الاستمرارية العالمية.وهدفت أيضاً مناقشة وجهات النظر والوسائل والطرق لدفع الإدارة والحاكمية لكي تتوافق مع الاستمرارية .

وتم استخدام نموذجاً ممثلاً للأعمال التجارية للتنبؤ بنتائج خلق الثروة المالية والاستمرارية في إطار تعميم المواقف الأخلاقية لإدارة الشركة.

وبتحليل النموذج تبين أنه لم يستطيع الاستمرار في التجارة حتى لو تم تطبيق المواقف الأخلاقية أو غرس تعزيز الإدارة أو تطبيق أحدث التكنولوجيا.

ومن خلال ما تقدم توصل قاد الباحث إلى اقتراح نموذج يمثل سبع طرق بديلة لتحقيق توافق بين الحاكمية المؤسسية والإدارة في ظل الاستمرارية، وأحد هذه الطرق يتمثل بالمواقف الأخلاقية التي يجب أن تُقيد بالتدخلات الحكومية، والطرق الست البديلة المتبقية تبين البدائل التي سوف تدفع الشركات لتغيير مواقفها الأخلاقية بالتالي تغير الحاكمية لديها وإدارة الاستراتيجيات والقرارات.

دراسة (الخطيب،والقشي، ٢٠٠٦) بعنوان : الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون) والتي أدى انهيارها إلى انهيار اكبر شركة تدقيق في العالم (شركة آرثر أندرسون) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمية المؤسسية بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة أراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على ارض الواقع.

حيث أن الموضوع جديد نوعا ما على البيئة الأردنية فلقد استند الباحثان في استقاء معلوماتهم لغاية إتمام هذا البحث على كل ما استطاعا الحصول عليه من شبكة الانترنيت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.
- لقد كانت شركة التدقيق تقوم بعدة أعمال مزدوجة للشركة الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.
- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.
- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.
- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

دراسة (مطر،ونور، ٢٠٠٧) بعنوان : مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكميه المؤسسية ، دراسة تحليليه مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عما إذا كانت الشركات المساهمة العامة تلتزم بالمبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية وتم اختيار الشركات المساهمة العامة في القطاعين المصرفي والصناعي

كعينة للدراسة من خلال استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من الأدب النظري والدراسات السابقة و ثانيا الدراسة الميدانية من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين إضافة إلى تصميم استمارة استبانه تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث .

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوى وضعيف جدا، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط وهذا مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فيترسخ بشكل رئيسي في مجالين هما : عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني ، وبعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها. وبلجوء البعض من إدارات تلك الشركات لاستعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

في ضوء ما تقدم قدم الباحثان مجموعة من التوصيات لعل أهمها أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به . هذا بالإضافة إلى تشجيعها على تشكيل لجان للحاكمية المؤسسية من أعضاء مستقلين وذلك على غرار لجان لتدقيق المتواجدة فيها حاليا.

دراسة (داودي، ٢٠٠٨) بعنوان : الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات.

هدفت هذه الدراسة إلى تقليل تكاليف النزعات التي تنشأ بين المديرين بموجب السلطة التقديرية المتوفرة عليها لإدارة مختلف العقود ومجموع أصحاب المصالح عن طريق خلق تحالف تعاوني يضمن التوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف بما في ذلك استمرارية المؤسسة وتعزيز مقدرتها التنافسية وهدفت أيضاً إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم الحوكمة في تحسين أداء الشركات بالحد من الانحرافات والفساد المالي والإداري.

وقد توصل الباحث إلى أن نظم الحوكمة الشركات من حيث قدرتها على الاستمرارية في المدى الطويل وجوب إعادة توزيع عادل بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح، والتكيف مع المتغيرات يؤدي إلى وجود آليات وقائية تجنب المؤسسة الوقوع في أزمات من نوع الإخلال بالواجب، وان تطبيق نظم الحوكمة يؤدي إلى تحسين الأداء.

٢-١٤ ما يميز هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات محلية في أنها تبحث في أثر تطبيق نظـــم الحاكميـــة المؤسسية على أداء النقابات المهنية الأردنية، وحيث أن الدراسات السابقة لوحظ أنها على حد علم الباحث لم تتناول موضوع الحاكمية المؤسسية بشكل خاص على مؤسسات المجتمع المدني، وإنمـــا بحثت في موضوع الحاكمية المؤسسية على الشركات المساهمة العامة والقطاع الصناعي وقطـــاع البنوك.

لذلك ستكون هذه الدراسة الأولى من نوعها على حد علم الباحث التي تتناول مؤسسات المجتمـــع المدني وبالأخص النقابات المهنية الأردنية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3-1 المقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-2-1 مجتمع الدراسة

3-2-2 مصادر جمع المعلومات

3-2-3 أداة الدراسة

3-2-4 صدق وثبات الأداة

3-2-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

3-2-6 محددات الدراسة

1-3 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، علماً أنه وخلال إعداده للإستبانه وإجراء التحليل الإحصائي قد استشار عدداً من أصحاب الاختصاص ومن لهم خبرة ممتازة في مجالهم، فزودوه بكل ما هو مفيد ويضيف المصداقية العلمية إلى الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

2-3 منهجية الدراسة

1-2-3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النقابات المهنية في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددها (15)خمسة عشرة نقابة (الأمانة العامة للنقابات المهنية،٢٠٠٧).

أما عينة الدراسة فهي دراسة حالة تتمثل في نقابة المهندسين الأردنيين كونها رائدة النقابات وأكبر النقابات المهنية من حيث العدد حيث يبلغ عدد المهندسين المنتسبين لها حوالي 67000 مهندس حيث تشكل ما نسبته أكثر من 50% من إجمالي عدد المنتسبين للنقابات المهنية الأردنية(الأمانة العامة للنقابات المهنية،٢٠٠٧).

وتم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات وهي فئة الأعضاء المنتسبين للنقابة، وموظفو النقابة ومجلس النقابة والإدارة العليا(الأمين العام ومساعديه) حيث تم إجراء المقابلات الشخصية مع مجلس النقابة والإدارة العليا، وتم توزيع الاستبانة على الفئتين الأخيرتين ،حيث تم توزيع (400) إستبانة

وبلغ عدد المعاد منها والصالحة للتحليل (347) إستبانة أي ما نسبته (87%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. كما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1)

عدد الاستبانات الموزعة والمعاد منها والصالحة للتحليل

عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المعادة والصالحة للتوزيع
أعضاء نقابة المهندسين	350	305
موظفو نقابة المهندسين	50	42
المجموع	400	347

2-2-3 مصادر جمع المعلومات

تم الاعتماد على نوعين من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالبحث وهي

1. مصادر أولية:- ويقصد بها الاستبانة التي تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث. والتي وزعت على مفردات عينة الدراسة بهدف التعرف على إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق نظم الحاكمية المؤسسية على أداء النقابات المهنية. وأيضاً من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع مجلس النقابة والأمين العام ومساعديه.

2. مصادر ثانوية: - وتشمل الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحاكمية المؤسسية.

3-2-3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير وبناء إستبانة مستفيداً من الأدبيات والدراسات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص و تم الاعتماد على الإستبانة المعدة من قبل الباحثين (مطر،ونور) في دراستهما تحت عنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية".

وتتكون هذه الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول: ويختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة حيث تتضمن (العلاقة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة العملية)،وأسئلة مختلفة تعزز مقومات الحاكمية المؤسسية.

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من الفقرات والبالغ عددها 40 فقرة، حيث تتعلق الفقرات من (1-10) بالفرضية الأولى. أما الفقرات من (11-17) فتتعلق بالفرضية الثانية، والفقرات من (18-23) تتعلق بالفرضية الثالثة، الفقرات من (24-29) تتعلق بالفرضية الرابعة، الفقرات من (30-35) تتعلق بالفرضية الخامسة، الفقرات من (36-40) تتعلق بالفرضية السادسة.

كما أن هناك سؤال موجه إلى عينة الدراسة للتعرف على أي اقتراحات لم ترد في الاستبانة ترى العينة أنها مفيدة لتعزيز مبادئ الحاكمية المؤسسية لدى نقابة المهندسين الأردنيين.

4-2-3 صدق وثبات الأداة

1. صدق الأداة

قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وإرشاداته وتم تحكيمها من خلاله،حيث تم عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالهم، وقد تم اخذ ملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبانة بناءً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

2. ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة تم حساب الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبانة بشكل عام (92.5%) ، وهي نسبة تدل على مستوى عالي من ثبات أداة القياس.

5-2-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).
- اختبار (T) للعينة المستقلة (Independent Sample T – Test).

6-2-3 محددات الدراسة

يوجد لهذه الدراسة ثلاثة محددات رئيسية وهي:

١ -أن نطاق الجزء الميداني منها ينحصر فقط على نقابة المهندسين الأردنيين.

٢ -وكما أن حجم العينة التي سوف يطبق عليها النموذج تشكل أكثر من ٥٠% من حجم النقابات المهنية.

٣ -عدم إلمام بعض المهندسين بمفهوم الحاكمية المؤسسية ومبادئها بشكل جيد.

إلا أنه ربما يكون هناك بعض المتغيرات الأخرى المهمة أيضا والتي تؤثر على تطبيق نظم الحاكمية المؤسسية في النقابات المهنية الأردنية والذي هو من ضمن مسؤوليات إدارة النقابة.

الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 اختيار مقياس الاستبانة

4-4 عرض النتائج

4-5 اختبار الفرضيات

4-6 اختبار الفرضية السابعة

1-4 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث يبدأ الباحث بتناول وصف أفراد عينة الدراسة يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة ومن ثم اختبار فرضياتها.

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (2)

توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية

الخاصـــــية	عينة الدراسة	
	التكرار	النسبة المئوية
علاقة المجيب مع النقابة		
عضو نقابة	305	%88
موظف نقابة	42	%12
المؤهل العلمي		
أ. دبلوم	٦	%2
ب. بكالوريوس	253	%73
ج. ماجستير	69	%20
د. دكتوراه	17	%5
التخصص العلمي		

أ. مهندس	309	%89
ب. إدارة أعمال	17	%5
ج. محاسبة	21	%6
عدد سنوات الخبرة		
أ. اقل من 5 سنوات	83	%24
ب. من 5 إلى اقل من 10 سنوات	115	%33
ج. 10 سنوات وأكثر	149	%43

يتضح من تحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والموضحة في الجدول رقم (2) أن أكثر المجيبين وعددهم (305) ونسبتهم(88%) هم أعضاء في نقابة المهندسين، و(42) هم موظفو نقابة المهندسين ونسبتهم (12%).أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدبلوم (٦) أي ما نسبته (٢%) وقد كانوا جميعهم من موظفي نقابة المهندسين، بينما بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريوس (253) أي ما نسبته (73%)، وعدد الحاصلين على شهادة الماجستير(69) أي ما نسبته(20%)، أما عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه فكان (17) أي ما نسبته(5%). أما فيما يتعلق بالتخصص، فقد أشارت النتائج إلى إن عدد المتخصصين بالهندسة (309) أي ما نسبته (89%) وهي تشكل أغلبية عينة الدراسة، أما

تخصص إدارة الأعمال فقد بلغ عددهم (17) أي ما نسبته (5%)، وتخصص المحاسبة (21) أي ما نسبته (6%).

أما فيما يتعلق بالخبرة فقد بلغ عدد من يتمتعون بخبرة اقل من خمسة سنوات (83) أي ما نسبته (24%)، كما بلغ عدد من يتمتعون بخبرة من خمسة سنوات إلى اقل من عشرة سنوات فكانوا (115) أي ما نسبتة (33%)،أما من يتمتع بخبرة أكثر من عشرة سنوات فكان عددهم (149) أي ما نسبتة (43%).

أما بالنسبة للأسئلة المتعلقة بمقومات الحاكمية المؤسسية فقد بلغ عدد من يؤيدون وجود لجنة تدقيق (132) أي ما نسبته (38%)، بينما عدد من يؤيدون عدم وجود لجنة تدقيق (215) أي ما نسبته (62%). أما فيما يتعلق ممن يؤيدون وجود لجنة للحاكمية المؤسسية بلغ عددهم (80) أي ما نسبته (23%)، بينما عدد من يؤيدون عدم وجود لجنة حاكمية مؤسسية (267) أي ما نسبته (77%). أما فيما يتعلق ممن يؤيدون هيكل تنظيمي محدد فيه مناطق السلطة والمسؤولية بلغ عددهم (257) أي ما نسبته (74%)، بينما عدد من يؤيدون عدم وجود هيكل تنظيمي محدد فيه مناطق السلطة والمسؤولية (90) أي ما نسبته (26%).أما فيما يتعلق ممن يؤيدون وجود قوانيين وتشريعات توضح حقوق المنتسبين بلغ عددهم (302) أي ما نسبته (87%) بينما بلغ عدد من يؤيدون عدم وجود قوانيين وتشريعات توضح حقوق المنتسبين (45) أي ما نسبته (13%).

3-4 اختيار مقياس الاستبيان

تم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3) :

الجدول رقم (3)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
1	لا أوافق
2	موافق بدرجة قليلة
3	موافق بدرجة متوسطة
4	موافق بدرجة كبيرة
5	موافق بدرجة كبيرة جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مستوى الالتزام بنظم الحاكمية المؤسسية
4.5 - 5	مستوى عالٍ جداً
3.75 – اقل من 4.5	مستوى عالٍ
3 – اقل من 3.75	متوسط
2 – اقل من 3	مستوى ضعيف
1 – اقل من 2	مستوى ضعيف جداً

4-4 عرض النتائج

للتعرف على مدى حرص النقابات المهنية الأردنية على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وللتعرف على مدى التزام تلك النقابات بمراعاة تلك المبادئ تم توجيه أسئلة تتعلق بمبادئ الحاكمية المؤسسية،وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من موافق بدرجة كبيرة جداً إلى لا أوافق، ويبين الملحق رقم (2) مدى إدراك العينة لالتزام النقابات المهنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية حيث تراوحت الإجابات ما بين مستوى عالٍ إلى مستوى متوسط

الفرضية الأولى:

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (t) بمستوى معنوية (α=0.01) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الأولى والتي تنص على "لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة".

Test Value = 3					
رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	SIG
1	تكفل النقابة تأمين حق تسجيل الأعضاء الجدد	4.45	0.84	٣١,٧٣	0.00
2	تكفل النقابة لجميع الأعضاء توفير المعلومات الخاصة بالنقابة بالوقت المناسب وبصفة منتظمة	4.00	0.76	٢٤,٤١	0.00
3	تكفل النقابة لجميع الأعضاء حق حضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة في التصويت	4.14	0.98	٢١,٥٠	0.00
4	تكفل النقابة لهم المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة	3.67	1.05	١١,٨٦	0.00
5	تكفل النقابة لهم الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية مثل التعديلات في النظام الأساسي	3.57	1.01	١٠,٥٢	0.00
6	تكفل النقابة لهم المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خلال الهيئة العامة	3.42	1.08	٧,٢٧	0.00

7	تكفل النقابة لهم حق الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس النقابة	3.29	1.05	4.49	0.00
8	تكفل النقابة لهم فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة و توجيه الأسئلة إلى مجلس النقابة	3.68	1.08	11.87	0.00
9	تعامل الإدارة جميع الأعضاء معاملة عادلة و متكافئة	3.25	1.37	3.99	0.00
10	تكفل للأعضاء المنتمين لنفس التخصص معاملة متكافئة وعادلة	3.38	1.34	5.26	0.00
	جميع العناصر كوحدة واحدة	3.68	0.73	17.50	0.00

يتضح من معطيات الجدول رقم (5) إن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين(3.25-4.45) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (1) والتي تنص على:" تكفل نقابة المهندسين الأردنيين حق تسجيل الأعضاء الجدد ". بمتوسط حسابي بلغ (4.45). وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (9) والتي تنص على:" تعامل الإدارة جميع الأعضاء معاملة عادلة ومتكافئة" بمتوسط حسابي (3.25).

كما يتضح من الجدول السابق رقم (5) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (α=0.01) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (α=0.00) ، كما يظهر من الجدول ذاته إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test value =3). وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً. أما بالنسبة لالتزام نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معاملة عادلة ومتكافئة فتبين

كما هو موضح بالجدول السابق أنها تلتزم بمستوى متوسط بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معاملة متكافئة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة (3.68).

وهذا ما يتفق مع رأي الأمين العام لنقابة المهندسين الأردنيين المهندس ناصر الهنيدي بالنسبة للحفاظ على حقوق أعضائها ولكن يختلف في الرأي في أنه أعطى مستوى عالٍ لمعاملة أعضائها معاملة متكافئة وعادلة.

الفرضية الثانية :

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (t) بمستوى معنوية (α=0.01) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الثانية والتي تنص على "لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

Test Value = 3					
رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	SIG
11	تحترم إدارة النقابة حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب اللوائح والقوانين	4.06	0.79	٢٥,٠٣	0.00
12	في حالة انتهاك حقوق أي من أصحاب المصالح تلتزم النقابة بتعويضه عن الأضرار التي تلحق به	3.53	0.95	١٠,٥٣	0.00
13	تحرص النقابة على توفير المعلومات المناسبة لأصحاب المصالح من خلال قنوات اتصال نشطة وفاعلة	3.57	0.91	١١,٧٥	0.00
14	نظام الرواتب للعاملين في النقابة عادل بالمقارنة مع نصوص القانون ومع ما هو مطبق في النقابات الأخرى	3.60	0.89	١٢,٦٥	0.00
15	تطبق إدارة النقابة نظم ولوائح عادلة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتقيمهم	3.29	1.09	٥,٠٨	0.00

16	تحرص النقابة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين	4.04	0.80	٢٤,٠١	0.00
17	تحرص النقابة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة	3.90	0.89	١٨,٨٩	0.00
	جميع العناصر كوحدة واحدة	3.71	0.53	٢٥,١١	0.00

يتضح من معطيات الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين(3.29-4.06) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (11) والتي تنص على :" تحترم إدارة النقابة حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب اللوائح والقوانين ". بمتوسط حسابي بلغ (4.06). وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (15) والتي تنص على :" تطبق إدارة النقابة نظم ولوائح عادلة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتقيمهم " بمتوسط حسابي (3.29).

كما يتضح من الجدول السابق رقم (6) أن جميع قيم (t)المحسوبة عند مستوى معنوية (α=0.01) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (α=0.00) ،كما يظهر من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test value = 3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً. أما بالنسبة لالتزام نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح فتبين كما هو موضح بالجدول السابق أنها تلتزم بمستوى متوسط بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة (3.71). وهذا يختلف مع رأي الأمين العام حيث أفاد بأن النقابة تحافظ على حقوق أصحاب المصالح بمستوى عالٍ.

الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (t) بمستوى معنوية (α=0.01) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الثالثة والتي تنص على "لا تحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عــن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها.

Test Value = 3					
رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	SIG
18	تحتفظ النقابة بنظام داخلي يوضح الحقوق والصلاحيات والواجبات	3.80	0.79	١٥,٣٤	٠,٠٠
19	يجتمع مجلس النقابة بانتظام ويحرص على تدوين محاضر الجلسات	4.19	0.80	٢٧,٧١	٠,٠٠
20	لدى النقابة نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية	3.34	1.10	٦,٦٠	٠,٠٠
21	يخضع المدير أو المدراء التنفيذيين للمساءلة من قبل أعضاء مجلس النقابة	3.42	1.11	٧,٢١	٠,٠٠
22	يخضع مجلس النقابة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة	3.39	1.15	٥,٥٥	٠,٠٠
23	تستمع إدارة النقابة لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق	3.39	1.06	٦,٩٠	٠,٠٠
	جميع العناصر كوحدة واحدة	3.59	0.74	١٤,٧٦	٠,٠٠

يتضح من معطيات الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.34–4.19) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرات رقم (19) والتي تنص على " يجتمع مجلس النقابة بانتظام ويحرص على تدوين محاضر الجلسات " بمتوسط حسابي بلغ (4.19). وان أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (20) والتي تنص على:" لدى النقابة نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية ". بمتوسط حسابي (3.34).

كما يتضح من الجدول السابق رقم (7) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (α=0.01) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (α=0.00) ، كما يظهر من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test value =3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً. أما بالنسبة لالتزام نقابة المهندسين بتحديد اللوائح والنظم بوضوح صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية فيه فتبين كما هو موضح بالجدول السابق أنها تلتزم بمستوى متوسط بتوفير لوائح ونظم لصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة (3.59).

وهذا يتفق مع رأي الأمين العام ولكن أفاد أن النقابة بصدد إعداد نظام داخلي عصري كفؤ وفعَال يحدد به صلاحيات وواجبات كل موظف مهما كان منصبه. وأن الأمين العام والمدراء التنفيذيين معرضون للمساءلة من قبل مجلس النقابة.

الفرضية الرابعة:

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (t) بمستوى معنوية (α=0.01) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الرابعة والتي تنص على "لا يلتزم أعضاء مجلس النقابـــة والمـــديرون

التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها فـــي ممارسة مهامهم الوظيفية.

Test Value = 3					
رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	SIG
24	يتسم أعضاء مجلس النقابة بالاستقامة والأمانة	4.12	0.85	٢٤,٣٣	0.00
25	في ممارسة أعمالهم يلتزم أعضاء مجلس النقابة بالنأي عن تضارب مصالحهم مع مصلحة النقابة	3.50	1.12	8.32	0.00
26	أغلبية أعضاء مجلس النقابة يتمتعون بالاستقلالية	3.54	1.10	9.24	0.00
27	تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي وكذلك استقلالية لجان التدقيق	4.04	0.77	٢٥,١٦	0.00
28	تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على سرية المعلومات التي لا تخضع لشروط الإفصاح العام	3.71	0.90	14.74	0.00
29	ينأى مجلس النقابة عن تقديم الرشاوى والاستفادة من المحسوبية في الحصول على العقود	4.00	0.97	19.12	0.00
جميع العناصر كوحدة واحدة		3.82	0.60	25.44	0.00

يتضح من معطيات الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين(3.50–4.12) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (24) والتي تنص على:" يتسم أعضاء مجلس النقابة بالاستقامة والأمانة ". بمتوسط حسابي بلغ (4.12). وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (25) والتي تنص على:" في ممارسة أعمالهم يلتزم أعضاء مجلس النقابة بالنأي عن تضارب مصالحهم مع مصلحة النقابة " بمتوسط حسابي (3.50) .

كما يتضح من الجدول السابق رقم (8) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (α=0.05) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (α=0.00) ،كما يظهر من الجدول ذاته إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test value =3). وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً. أما بالنسبة لالتزام أعضاء مجلس نقابة المهندسين الأردنيين والمديرون التنفيذيون في تلك النقابات بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية فتبين كما هو موضح بالجدول السابق أنها تلتزم بمستوى عالٍ بتوفير أعضاء مجلس النقابة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة (3.82). وهذا يتفق مع رأي الأمين العام في التزام أعضاء مجلس النقابة والمديرون التنفيذيون بقواعد السلوك المهني، ويختلف مع رأيه في أنه يلتزم أعضاء مجلس النقابة بالنأي عن تضارب مصالحهم مع مصلحة النقابة عند ممارسة أعمالهم.

الفرضية الخامسة.

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (t) بمستوى معنوية (α=0.01) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الخامسة والتي تنص على "لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير".

Test Value = 3					
رقم	محتوى الفقرة	المتوسط	الانحراف	T	SIG

الفقرة		الحسابي	المعياري	المحسوبة	
30	تحرص إدارة النقابة على إعلان أهدافها	4.20	0.82	٢٧,٢٥	0.00
31	تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن خططها المستقبلية وعن المخاطر المنظورة	3.92	0.64	٢٦,٧٣	0.00
32	تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن تشكيل ومؤهلات أعضاء مجلس النقابة والمديرين التنفيذيين	3.62	0.75	١٥,٥٩	0.00
33	تنشر النقابة بيانات مالية سنوية شفافة مدققة ومعده وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.36	0.48	٥٢,٧٤	0.00
34	تعمل النقابة بيانات مالية مرحلية تخضع للمراجعة المحدودة من قبل مدقق حسابات خارجي	3.80	0.78	١٩,١٩	0.00
35	توفر النقابة معلومات كافية عن المسائل المادية في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة	3.52	1.01	٩,٥٤٥	0.00
	جميع العناصر كوحدة واحدة	3.90	0.47	٣٥,٧٧	0.00

يتضح من معطيات الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين(3.52–4.36) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (33) والتي تنص على:" تنشر نقابة المهندسين الأردنيين بيانات مالية سنوية شفافة مدققة ومعده وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ". بمتوسط حسابي بلغ (4.36). وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (35) والتي تنص على:" توفر نقابة المهندسين الأردنيين معلومات كافية عن المسائل المادية في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة".بمتوسط حسابي بلغ (3.52).

كما يتضح من الجدول السابق رقم (9) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (α=0.01) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (α=0.00) ، كما يظهر من الجدول ذاته أن

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test value =3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً. أما بالنسبة لالتزام نقابة المهندسين الأردنيين توفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير فتبين كما هو موضح بالجدول السابق أنها تلتزم بمستوى عالٍ بتوفير شروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها نقابة المهندسين الأردنيين للغير حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة (3.90).

وهذا يتفق مع رأي الأمين العام في التزام نقابة المهندسين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة إلى المعلومات التي تنشرها النقابة للغير.

الفرضية السادسة.

الجدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (t) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية السادسة والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها" .

Test Value = 3					
رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	SIG
36	يراعي مجلس النقابة لدى اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية	4.09	0.72	28.60	0.00

37	تساهم النقابة بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها	4.09	0.73	27.68	0.00
38	تحرص النقابة على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية	4.00	0.75	24.75	0.00
39	تحرص النقابة على تدريب العاملين فيها وتطوير مهاراتهم	4.05	0.73	26.64	0.00
40	تحرص النقابة على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة والمجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية	3.92	0.67	25.49	0.00
	جميع العناصر كوحدة واحدة	4.03	0.49	39.04	0.00

يتضح من معطيات الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.92–4.09) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرات رقم (36 ,37) حيث تنص الفقرة (٣٦) على "يراعي مجلس النقابة لدى اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية" وتنص الفقرة (٣٧) على:" تساهم نقابة المهندسين الأردنيين بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها". بمتوسط حسابي بلغ (4.09). وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (40) والتي تنص على:" تحرص النقابة على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة و المجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية". بمتوسط حسابي بلغ (3.92).

كما يتضح من الجدول السابق رقم (10) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (α=0.01) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (α=0.00) ، كما يظهر من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test value =3). وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً. أما بالنسبة لالتزام

نقابة المهندسين الأردنيين توفير الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيه فتبين كما هو موضح بالجدول السابق أنها تلتزم بمستوى عالٍ بتوفير الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة (4.03).

وهذا يتفق مع رأي الأمين العام في أنها تلتزم بمستوى عالٍ بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة.

الجدول رقم (11)

مستوى التزام نقابة المهندسين الأردنيين بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

	مبادئ الحاكمية المؤسسية	الوسط الحسابي	مستوى الالتزام
١	الحفاظ على حقوق أعضائها و بمعاملتهم معاملة متكافئة	3.68	مستوى متوسط
٢	الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	3.71	مستوى متوسط
٣	صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	3.59	مستوى متوسط
٤	قواعد السلوك المهني	3.82	مستوى عالٍ
٥	الشفافية والإفصاح	3.90	مستوى عالٍ
6	المسؤولية الاجتماعية	4.03	مستوى عالٍ

العناصر جميعها كوحدة واحدة	**3.78**	**مستوى عالٍ**

1. يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (11) ان نقابة المهندسين الأردنيين تلتزم بمستو عالٍ في توفير كل من:

1. قواعد السلوك المهني.
2. الشفافية والإفصاح.
3. المسؤولية الاجتماعية.

وتلتزم بمستوى متوسط توفير كل من :

١ -الحفاظ على حقوق أعضائها و بمعاملتهم معاملة متكافئة.

٢ -الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

٣ -صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

5-4 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

H0: لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة.

جدول رقم (12)

نتائج اختبار (T) لنقابة المهندسين الأردنيين

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	**df**	**sig**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
الحفاظ على حقوق الأعضاء وبمعاملتهم معاملة متكافئة	**17.50**	**346**	**0.00**	**0.69**	**0.61**	**0.76**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (12) أنه تتوفر في نقابة المهندسين الأردنيين مبدأ الحفاظ على حقوق الأعضاء و معاملتهم معاملة متكافئة وعادلة اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (17.50) عند مستوى دلاله (α=0.01) ، حيث يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية والبالغ (0.05) لهذه الدراسة. وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها ومعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة ".

الفرضية الثانية :

H0: لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (T) لنقابة المهندسين الأردنيين

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	**Df**	**sig**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	**25.11**	**346**	**0.00**	**0.72**	**0.66**	**0.78**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (13) تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (25.11) عند مستوى دلاله (α=0.01). حيث يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية والبالغ (0.05) لهذه الدراسة. وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح " وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ".

الفرضية الثالثة:

H0: لا تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها

جدول رقم (14)

نتائج اختبار (T) لنقابة المهندسين الأردنيين

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	**df**	**Sig**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
صلاحيات مجلس النقابة	**14.76**	**346**	**0.00**	**0.59**	**0.51**	**0.67**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (14) انه تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية فيها. اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (14.76) عند مستوى دلاله (α=0.01). حيث يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة (T)المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية والبالغ (٠,٠٥) لهذه الدراسة. وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) والتي تنص على " لا تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية فيها " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية فيها ".

الفرضية الرابعة

H0: لا يلتزم أعضاء مجالس النقابة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (T) لنقابة المهندسين الأردنيين

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	sig	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قواعد السلوك المهني	**25.44**	**346**	**0.00**	**0.82**	**0.75**	**0.88**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (15) انه يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (25.44) عند مستوى دلاله (α=0.01).حيث يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية والبالغ (0.05) لهذه الدراسة. وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) والتي تنص على " لا يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية ".

الفرضية الخامسة

H0: لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير

جدول رقم (16)

نتائج اختبار (T) لنقابة المهندسين الأردنيين

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	**df**	**Sig**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
توفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح	**35.77**	**346**	**0.00**	**0.91**	**0.86**	**0.96**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (16) أن نقابة المهندسين الأردنيين تلتزم بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (35.77) عند مستوى دلاله (α=0.01). حيث يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية والبالغ (0.05) لهذه الدراسة. وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها

للغير" وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير".

الفرضية السادسة

H0: لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها

جدول رقم (17)

نتائج اختبار (T) لنقابة المهندسين الأردنيين

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	**Df**	**sig**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
					Lower	**Upper**
المسؤولية الاجتماعية	**39.04**	**346**	**0.00**	**1.03**	**0.98**	**1.08**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (17) أنه تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (39.04) عند مستوى دلاله (α=0.01). حيث يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية والبالغ (0.05) لهذه الدراسة. وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل

فيها " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها ".

٤-٦ الفرضية السابعة

H0: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.01) بين وجهتي نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين.

الجدول رقم (١٨)

Independent Sample T-test

مبادئ الحاكمية المؤسسية	موظفو نقابة المهندسين		أعضاء نقابة المهندسين			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	مستوى الدلالة

الحفـــاظ علـــى حقـــوق الأعضاء	**4.11**	**0.55**	**3.62**	**0.73**	**4.12**	**0.00**
الحفـــاظ علـــى حقـــوق أصحاب المصالح	**3.95**	**0.57**	**3.68**	**0.52**	**3.11**	**0.00**
صلاحيات ومجلس النقابة و الإدارات التنفيذية	**4.19**	**0.46**	**3.77**	**0.60**	**2.51**	**0.01**
السلوك المهني	**4.12**	**0.35**	**3.87**	**0.48**	**4.31**	**0.00**
الإفصاح والشفافية	**4.32**	**0.57**	**3.99**	**0.47**	**3.19**	**0.00**
المسؤولية الاجتماعية	**4.30**	**.057**	**3.99**	**0.47**	**4.16**	**0.00**
الإجمالي	**4.09**	**0.39**	**3.75**	**0.45**	**4.65**	**0.00**

بالنظر إلى البيانات في الجدول رقم (18) بشأن استكشاف ما إذا كان مستوى الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين، يتشابه أم يختلف عما هو عليه من وجهة نظر موظفي نقابة المهندسين الأردنيين، يلاحظ ما يلي:

١. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين حول مدى الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية اعتمادا على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (٤,٦٥) عند مستوى دلالة (α=0.0) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01). وقد كانت الفروق لصالح موظفي نقابة المهندسين الأردنيين ذات المتوسط الحسابي الأكبر (٤,٠٩) على حساب أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين ذات المتوسط الحسابي (٣,٧٥). حيث تبين أن هناك فروق في المبادئ التالية (الحفاظ على حقوق الأعضاء، والحفاظ على حقوق

أصحاب المصالح، والسلوك المهني، والإفصاح والشفافية، والمسئولية الاجتماعية) اعتماداً على قيمة (T) الظاهرة في الجدول ذاته. وعدم وجود فروق في مبدأ (صلاحيات مجلس النقابة).

٢. اذا أخذت جميع مبادئ الحاكمية المؤسسية كوحدة واحدة ، لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام في المجموعتين. مما يبرر رفض الفرضية الصفرية السابعة.

٣. يتفاوت مستوى الالتزام بين الفئتين في توفر الشروط والمتطلبات اللازمة لمبادئ الحاكمية المؤسسية التالية وهي: الحفاظ على حقوق الأعضاء، الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، السلوك المهني، الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية. وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية السابعة الخاصة بكل من هذه العناصر.

4. يتماثل مستوى الالتزام بين الفئتين في توفير الشروط والمتطلبات اللازمة لمبادئ الحاكمية المؤسسية من حيث صلاحيات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية وبذلك يتم عدم رفض (قبول) الفرضية الصفرية السابعة الخاصة بها.

٤-٧ خلاصة التحليل الإحصائي تمثل بما يلي:

١ -تم رفض الفرضية الأولى والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة " وعدم رفض(قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معامله عادلة ومتكافئة "

٢ -تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح"

٣ -تم رفض الفرضية الثالثة والتي تنص على " لا تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها "

٤ – تم رفض الفرضية الرابعة والتي تنص على " لا يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على "يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية "

٥ -تم رفض الفرضية الخامسة والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على " تلتزم نقابة المهندسين

الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير "

٦ -تم رفض الفرضية السادسة والتي تنص على " لا تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها " وعدم رفض (قبول) الفرضية البديلة والتي تنص على "تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها "

٧ –توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إذا ما أخذت جميع مبادئ الحاكمية المؤسسية كوحدة واحدة ، من وجهة نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

لقد سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق نظم الحاكمية المؤسسية على أداء النقابات المهنية الأردنية والتعرف على مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، وقد تمكن الباحث وبعد إجراء الدراسة الميدانية والتحليلية الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

5-1 النتائج

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أظهرت بشكل عام نقابة المهندسين الأردنيين بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

2. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معاملة عادلة ومتكافئة، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى متوسط.

3. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح،مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى متوسط.

4. تُحدد بوضوح اللوائح والنظم الصادرة عن نقابة المهندسين الأردنيين صلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى متوسط.

5. يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون في نقابة المهندسين الأردنيين بقواعد السلوك المهني التي يتوجب عليهم مراعاتها في ممارسة مهامهم الوظيفية، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى عالٍ.

6. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى عالٍ.

7. تلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، مع أن التزامها بهذا المبدأ هو بمستوى عالٍ.

8. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين حول مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة (٤,٦٥) عند مستوى دلالة (α=0.00) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01). وقد كانت الفروق لصالح موظفي نقابة المهندسين الأردنيين ذات المتوسط الحسابي الأكبر (٤,٠٩) على حساب أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين ذات المتوسط الحسابي (٣,٧٥).حيث تبين أن هناك فروق في المبادئ التالية (الحفاظ على حقوق الأعضاء، الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، السلوك المهني، الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية) اعتماداً على قيمة (T) التي ظهرت في الجدول. وعدم وجود فروق في المبدأ التالي: (صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية).

5- 2 التوصيات

في ضوء النتائج أعلاه يوصي الباحث نقابة المهندسين بما يلي:

1. حث مجلس النقابة والإدارات التنفيذية في النقابات المهنية على ضرورة مراعاة معاملة جميع الأعضاء معاملة عادلة و متكافئة.

2. تشكيل لجان مستقلة تختص بوضع وتطبيق نظم التعيين والتقييم والترقية وتحديد الرواتب.

3. حث مجلس النقابة على وضع نظام كفؤ وفعَال للرقابة الداخلية وذلك من قبل خبراء ومستشارين ومتخصصين في هذا المجال.

4. ضرورة توفير معلومات كافية عن المسائل المادية الخاصة بالنقابة في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة.

5. ضرورة حرص نقابة المهندسين الأردنيين على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء النقابة والمجتمع.

6. حث مجلس النقابة على تشكيل لجنة للتدقيق يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبمؤهلات وخبرات مالية عالية.

7. حث مجلس النقابة والإدارة العليا على تشكيل لجنة للحاكمية المؤسسية تعمل جنباً إلى جنب مع لجنة التدقيق لوضع الضوابط الكفيلة بتطبيق نظم الحاكمية المؤسسية في النقابات المهنية.

8.إصدار دليل خاص بالمبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية لعمل النقابات المهنية الأردنية وذلك من قبل الجهات المختصة بعمل النقابات.

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

١. البشير، محمد، (٢٠٠٣)، **التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين الأردنيين المنعقد في عمان للفترة من ٢٤- ٢٥ أيلول.

٢. البشتاوي، سليمان، وسفيان، سليمان (٢٠٠٣) ،**أثر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على أداء المدقق الخارجي في ظل التحكم المؤسسي**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد في عمان للفترة من ٢٤- ٢٥ أيلول.

٣. **التقرير السنوي لنقابة المهندسين الأردنيين لعام ٢٠٠٧ .**

٤. **التقرير السنوي لصندوق التقاعد في نقابة المهندسين لعام ٢٠٠٧.**

٥. **تقرير الأمانة العامة للنقابات المهنية لعام ٢٠٠٧.**

٦. **تعليمات البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٠٧** ، منشور في الموقع الالكتروني http://www.cbj.gov.jo/arabic/

٧. ثابت ، فؤاد (٢٠٠٦) ، **حوكمة الجمعيات الأهلية ، ضرورة لتحديث الجمعيات الأهلية** ، مركز المشرعات الدولية الخاصة ، **مصر.**

٨. حماد ، طارق عبدا لعال ، (٢٠٠٥) ، **حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف** ، الدار الجامعية ، مصر.

٩. الخطيب، حازم، والقشي ، ظاهر، (٢٠٠٦)، **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية**، مجلة أربد للبحوث العلمية،المجلد العاشر.

١٠. دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف،(٢٠٠٣) ، **الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد في عمان للفترة من ٢٤- ٢٥ أيلول.

١١. داودي، الطيب ،(٢٠٠٨)، **الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات**، المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء الخاصة من ٦-٧ أيار.

١٢. الصاوي،عبد الحافظ،(٢٠٠٥)، **الحوكمة.. الحكم الرشيد للشركات**، مقالة منشورة في الموقع الالكتروني : . www.hawkma.com

١٣. عيران، رقية، (٢٠٠٨) ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية**،مقالة منشورة في الموقع الالكتروني .www.hawkma.com

١٤. **قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له.**

١٥. مطر ، محمد ، ونور ،عبدا لناصر(٢٠٠٧) ، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ، دراسة تحليليه مقارنة بين القطاعين**

المصرفي والصناعي ،المجلد ٣ العدد ١ ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، كانون ثاني ٢٠٠٧ ص ص (٤٦ – ٧١).

١٦. مطر ، محمد (٢٠٠٣) ، **دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد في عمان للفترة من ٢٤– ٢٥ أيلول.

١٧. معمر، غسان (٢٠٠٣) **أوضاع التحكم المؤسسي من المحاسبة والقانون**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد في عمان من ٢٤– ٢٥ أيلول.

١٨. مجلة المهندسون، العدد ٤٦، ربيع أول ١٤٢٩هـ، آذار ٢٠٠٨ م

١٩. الهنيني، إيمان(٢٠٠٥)، **تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني** ، أطروحة غير منشورة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.

ثانياً:المراجع الإنجليزية:

20- Alexakis, Christos, (2005): **An empirical investigation of the visible effects of corporate governance**: the case of Greece, Managerial Auditing Journal, Vol.20No.3, P.P 673-684.

21- Busham, Robert& Smith, Abbie, (2003)**: Transparency, Financial Accounting information, and corporate governance**, Frbny Economic Policy Review, April, P.P 65-87.

22- Cartwright, Wayne: Sustainability (2005): **Sustainability: aligning corporate governance strategy and operations with the planet**, Business Process Management Journal, Vol.12No.3, P.P 741-750.

23-Doidge, Craig (2004): **Why do countries matter so much for corporate governance?** , Finance Working Paper N. 50.On line available. http://www.ssrn.com/abstract=580883

24- Hunger, David& Wheelem, Thomas,(2002), Essentials of Strategic Management, third edition, hd30.28.H867.

25- Irish Association of Investment Managers, **Corporate Governance**, Cited on 4 Feb .2004. www.iseg.com

26-Mardjono, Amerta, (2005)**: A tale of corporate governance: lessons why firms fail,** Managerial Auditing Journal, vol.20 no.3, P.P 272-283

27- Nakomura, Mosoa, **Japanese Corporate Governance and Macroeconomic Problems**, Cited on 4of July 2001. On line available. www.hawkma.com**28-**

الملاحق

الملحق(1) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

قسم المحاسبة/ برنامج الماجستير

استبانه البحث

الأخ المجيب المحترم،،،

تحية طيبة و بعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة تحليلية بعنوان (**أثر تطبيق نظم الحاكمية المؤسسية على اداء النقابات المهنية الأردنية**).

وقد تم اختيار نقابة المهندسين الأردنيين عينة الدراسة، إن تقديمكم المعلومات المطلوبة سوف يؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة واستخلاص نتائج أفضل واكبر فائدة، آملين تعاونكم معنا بتعبئة هذه الإستبانة بموضوعية تامة، علما بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المشـــــرف	**الباحث**
د. عبد الناصر نور	**إيـــــاد وليد جبير**

يرجى قراءة المعلومات العامة التالية قبل البدء بملء الإستبانة :

تعريف الحاكمية المؤسسية :

إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة النقابات بما يحافظ على حقوق المنتسبين للنقابة والعاملين بالنقابات وأصحاب المصالح.

المبادئ الأساسية المتعارف عليها للحاكمية المؤسسية:

١- الحفاظ على حقوق المنتسبين للنقابات والتعامل معهم بصورة عادلة.

٢- الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح (المقرضين، العملاء، الموردين، الموظفين، المجتمع).
٣- صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة.
٤- التزام أعضاء مجلس النقابة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية.
٥- الشفافية والإفصاح.
٦- المسؤولية الاجتماعية.

تعريف لجنة التدقيق:

هي لجنة تتكون من أعضاء مجلس النقابة ويتمتع أعضائها بالاستقلالية وبمؤهلات مالية وخبرة جيدة ، بحيث تقوم هذه اللجنة بالمقام الأول بالتأكيد على وفاء النقابة بالمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية وحق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدقق النقابة الداخلي والخارجي ثم بعد ذلك وهو الأهم الحق في متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة النقابة بتنفيذ ما تحويه تلك التقارير من مقترحات وتوصيات.

الجزء الأول:

العلاقة: موظف نقابة ☐ عضو نقابة ☐ غير ذلك اذكره من فضلك.....

المؤهل العلمي: دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐ غير ذلك اذكره من فضلك.....

التخصص: مهندس ☐ إدارة أعمال ☐ محاسبة ☐ قانون ☐ أخرى أذكرها من فضلك.....

عدد سنوات الخبرة: ١- ٥ ☐ ٥-١٠ ☐ أكثر من ١٠ سنوات ☐

هل توجد في النقابة التي تعمل (عضو) فيها لجنة تدقيق؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت لا توجد هل تؤيد وجود مثل هذه اللجنة؟ نعم ☐ لا ☐

هل توجد في النقابة التي تعمل(عضو) فيها لجنة للحاكمية المؤسسية؟ نعم ☐ لا ☐

وإذا كانت لا توجد هل تؤيد وجود مثل هذه اللجنة؟ نعم ☐ لا ☐

هل يوجد هيكل تنظيمي واضح يحدد كلاً من مناطق السلطة ومناطق المسؤولية ؟

نعم ☐ لا ☐

هل توجد قوانين وتشريعات توضح حقوق المنتسبين وواجباتهم مثل حق التصويت ؟

نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني:

السؤال الأول: (خاص بالفرضية الأولى).

بين مدى موافقتك على مدى التزام نقابتكم بالحفاظ على حقوق الأعضاء وبمعاملتهم معاملة عادلة وذلك بوضع إشارة (✓) تحت الخانة المناسبة.

العبـــــــــــــــــــارة	موافـــــق بدرجـــــة كبيرة جدا	موافـــق بدرجـــة كبيره	موافـــق بدرجـــة متوسطة	موافـــق بدرجـــة قليلة	لا أوافق
١.تكفل تأمين حق تسجيل الأعضاء الجدد					
٢.تكفل لجميع الأعضاء توفير المعلومات الخاصـــة بالنقابـــات بالوقت المناسب وبصفة منتظمة					
٣.تكفل لجميع الأعضاء حق حضور اجتماعات الهيئة العامـــة والمشاركة في التصويت					

٤.تكفل لهم المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة					
٥.تكفل لهم الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية مثل التعديلات في النظام الأساسي					
٦.تكفل لهم المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خلال الهيئة العامة					
٧.تكفل لهم حق الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس النقابة					
٨.تكفل لهم فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة و توجيه الأسئلة إلى مجلس النقابة					
٩.تعامل الإدارة جميع الأعضاء معاملة عادلة و متكافئة					
١٠.تكفل للأعضاء المنتمين لنفس الفئة معاملة متكافئة وعادلة					

السؤال الثاني: (خاص بالفرضية الثانية)

بين مدى موافقتك على مدى التزام إدارة نقابتكم بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح :

تعرف أصحاب المصالح بأنهم جميع الأشخاص الذين لهم علاقة بالنقابات المهنية من غير المنتسبين لها، مثل الحكومة والموظفين والمجتمع والمقرضين والموردين وغيرهم.

العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيره	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	لا أوافق
١١.تحترم إدارة النقابة حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب اللوائح والقوانين					
١٢.في حالة انتهاك حقوق أي من أصحاب المصالح تلتزم النقابة بتعويضه عن الأضرار التي تلحق به					
١٣.تحرص النقابة على توفير المعلومات المناسبة لأصحاب المصالح من خلال قنوات اتصال نشطة وفاعلة					
١٤.نظام الرواتب للعاملين في النقابة عادل بالمقارنة مع نصوص القانون ومع ماهو مطبق في النقابات الأخرى					

١٥.تطبق إدارة النقابة نظم ولوائح عادلة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتقيمهم					
١٦.تحرص النقابة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين					
١٧.تحرص النقابة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة					

السؤال الثالث:(خاص بالفرضية الثالثة)

بين مدى موافقتك على العبارات التالية بشأن صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة في نقابتكم:

وتعرف على أنها تحديد واضح لصلاحيات ومسؤوليات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية حيث يمارس مجلس النقابة عمله استناداً للصلاحيات الممنوحة له في قانون النقابات وأنظمتها ،ومن أهم الصلاحيات التي يمارسها مجلس النقابة هي المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها وتعيين الأمين العام والموظفين .

العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيره	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	لا أوافق
١٨.تحتفظ النقابة بنظام داخلي يوضح الحقوق والصلاحيات والواجبات					
١٩.يجتمع مجلس النقابة بانتظام ويحرص على تدوين محاضر الجلسات					
٢٠.لدى النقابة نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية					
٢١.يخضع المدير أو المدراء التنفيذيين للمساءلة من قبل أعضاء مجلس النقابة					
٢٢.يخضع مجلس النقابة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة					
٢٣.تستمع إدارة النقابة لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق					

السؤال الرابع: (خاص بالفرضية الرابعة):

بين مدى موافقتك على توفر الخواص التالية فى مجلس النقابة في نقابتكم:

التزام أعضاء مجالس النقابة والمديرون التنفيذيين بقواعد السلوك المهني والتأكد من وجود هيكل إداري تنظيمي جيد داخل النقابة بحيث يكون كل عضو في النقابة في مكانه المناسب ،ومع تحديد سلطاته ومسؤولياته. وعليه يحكم ممارسات أعضاء مجلس النقابة والمديرين التنفيذيين فيها مع حثهم على مراعاة أخلاقيات المهنة في اتخاذ

القرارات وتتمثل العناصر الأساسية للسلوكيات المهنية في: الاستقامة والنزاهة والأمانة والمصداقية والمسؤولية والمساءلة والاحترام المتبادل.

العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيره	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	لا أوافق
٢٤.يتسم أعضاء مجلس النقابة بالاستقامة والأمانة					
٢٥.في ممارسة أعمالهم يلتزم أعضاء مجلس النقابة بالنأي عن تضارب مصالحهم مع مصلحة النقابة					
٢٦.أغلبية أعضاء مجلس النقابة يتمتعون بالاستقلالية					
٢٧.تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي وكذلك استقلالية لجان التدقيق					
٢٨.تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على سرية المعلومات التي لا تخضع لشروط الإفصاح العام					
٢٩.ينأى مجلس النقابة عن تقديم الرشاوى والاستفادة من المحسوبية في الحصول على العقود					

السؤال الخامس: (خاص بالفرضية الخامسة)

بين مدى موافقتك على مدى التزام نقابتكم بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح:

العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيره	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	لا أوافق
٣٠.تحرص إدارة النقابة على إعلان أهدافها					
٣١.تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن خططتها المستقبلية وعن المخاطر المنظورة					
٣٢.تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن تشكيل ومؤهلات أعضاء					

مجلس النقابة والمديرين التنفيذيين					
٣٣.تنشر النقابة بيانات مالية سنوية شفافة مدققة ومعده وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية					
٣٤.تعمل النقابة بيانات مالية مرحلية تخضع للمراجعة المحدودة من قبل مدقق حسابات خارجي					
٣٥.توفر النقابة معلومات كافية عن المسائل المادية في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة					

السؤال السادس: (خاص بالفرضية السادسة)

بين مدى موافقتك على مدى وفاء نقابتكم بالتزاماتها تجاه البيئة والمجتمع من حولها:

تحقيق المسؤولية الاجتماعية والوفاء بالالتزامات والمسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة المحيطة ،وعلى أن تساهم في تطوير هذا المجتمع في توفير فرص عمل وبقدر يساهم في مكافحة البطالة وتدريب العاملين لديها ،وتوفير التأمين الصحي لأعضائها وعامليها، ودعم المؤتمرات والجمعيات الخيرية ،وأيضاً تقديم خدمة إلى المجتمع عن طريق المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها-

العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيره	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	لا أوافق
٣٦.يراعي مجلس النقابة لدى اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية					
٣٧.تساهم النقابة بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها					
٣٨.تحرص النقابة على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية					
٣٩.تحرص النقابة على تدريب العاملين فيها وتطوير مهاراتهم					
٤٠.تحرص النقابة على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة و المجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية					

السؤال السابع:

هل لديكم اقتراحات لتعزيز الحاكميه المؤسسية في نقابتكم اذكرها من فضلك .

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق(٢)

أسئلة المقابلة الشخصية

المسمى الوظيفي:.....

المؤهل: بكالوريوس ماجستير دكتوراه

- هـــــــــل توجـــــــــد فـــــــــي نقابـــــــــة المهندســـــــــين لجنـــــــــة تدقيق؟.....

- هل تؤيد وجود لجنة للحاكمية المؤسسية ؟

.....

من حيث التزام النقابة بالمحافظة على حقوق أعضائها وحقوق المنتسبين ومعاملتهم معاملة متكافئة فهل تكفل النقابة لجميع أعضائها المشاركة في اجتماعـــات الهيئـــات العامـــة و المشـــاركة فـــي التصويت؟

.....

.....

-هل تكفل النقابة حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومساءلة أعضاء المجلس؟

.....

.....

– هل تكفل لهم المشاركة في القرارات الإستراتيجية من خلال الهيئات العامة؟

.....

.....

– وهل تكفل لهم حق الحصول على المعلومات المتصلة عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية للنقابة (تعديل النظام الأساسي ، زيادة الاشتراك السنوي)؟

.....

–هل تكفل لهم حق الاطلاع على مجالس الإدارة؟.....

– هل تقوم النقابة بتوفير المعلومات لأعضائها بصورة منظمة وبالوقت المناسب؟.....

– ما هي الصلاحيات المخولة للأمين العام وهل لك تأثير على المجلس عند اتخاذ القرارات الخاصة بالنقابة؟

.....

.....

أصحاب المصالح :

تعرف أصحاب المصالح بأنهم جميع الأشخاص الذين لهم علاقة بالنقابات المهنية من غير المنتسبين لها، مثل الحكومة والموظفين والمجتمع والمقرضين والموردين وغيرهم.

– هل حددت النقابة حقوق لأصحاب المصالح وهل تحترم النقابة حقوق أصحاب المصالح؟.....

.....

– في حال انتهاك حقوقهم هل تلتزم النقابة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم؟.....

.....

– هل توفر النقابة المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح؟

.....

– العاملون جزء من أصحاب المصالح:

– فهل نظام الرواتب عادل بالمقارنة مع النقابات المنافسة؟

.....

– فهل النظـــام عـــادل بـــين أعضـــاء النقابـــة الواحـــدة بالمقارنـــة بـــين الأقســـام المختلفـــة؟

.....

– تطبق إدارة النقابـــة نظـــم ولـــوائح عادلـــة فـــي تعيـــين المـــوظفين وتـــرقيتهم و تقـــيمهم؟

.....

– ما هي الأسس المتبعة في تعيين الموظفين و هل يوجد هناك أسس لتعيين رؤساء الأقسام ومـــا مدى تطبيقهـــا فـــي الواقـــع العملـــي؟.....

.....

– هل تحرص النقابة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين؟.....

– هل تحرص النقابة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة؟

.....

صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة :

تحديد واضح لصلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية حيث يمـــارس مجلـــس الإدارة عمله استناداً للصلاحيات الممنوحة له في قانون النقابات وأنظمتها ،ومن أهم الصـــلاحيات التي يمارسها مجلس النقابة هي المحافظة على مبادئ المهنـــة وتقاليـــدها وتعـــين الأمـــين العـــام والموظفين .

– هل تحتفظ النقابة بنظام داخلي يوضح الحقوق والصـــلاحيات والواجبـــات الخاصـــة بمجلـــس الإدارة؟

.....

– هل يجتمع المجلس بانتظام و يحرص على تدوين محاضر الجلسات؟

.....

– هل يخضع الأمين العام ومساعديه والمدراء التنفيذيين لرقابة مجلـــس الإدارة و المســـائلة مـــن قبلهم؟

.....

– هل يخضـــع مجلـــس الإدارة للمســـائلة مـــن قبـــل أعضـــاء الهيئـــة العامـــة فـــي الهيئـــات العامة؟.....

.....

- هـــــــــل يســـــــــتمع مجلـــــــــس الإدارة لاقتراحـــــــــات لجنـــــــــة التدقيق؟.....

- هل يوجد في النقابة نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية؟.....

- هل يوجد لجان خاصة لإدارة صناديق النقابة المختلفة؟

.....

- هل القرارات التي يتوصل إليها اللجان قابلة للتنفيذ أم تعتبر توصيات بحاجة إلـــى قـــرار مـــن مجلس الإدارة؟

.....

- هل يجـــوز للمجلـــس اتخـــاذ القـــرارات الخاصـــة بالصـــناديق مـــن غيـــر علـــم اللجنـــة؟

.....

- هل يتسم أعضاء مجلس الإدارة بالاستقامة والأمانة؟.....

- هل عند ممارستهم أعمالهم يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في النأي عن تضارب مصالحهم مـــع مصالح النقابة؟

.....

- هل تحرص إدارة النقابة في الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي وكـــذلك اســـتقلالية لجـــان التدقيق؟.....

- هل تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على سرية المعلومات التي لا تخضع لشـــروط الإفصـــاح العام؟.....

- هل ينأى مجلس الإدارة عن تقديم الرشاوى والاستفادة من المحسوبية في الحصول على العقـــود أو منح العطاءات؟

.....

الإفصاح والشفافية:

- هـــل تحـــــــــــرص إدارة النقابـــــــــــة علـــــــــــى إعـــــــــــلان أهدافها؟.....

- هل تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن خططتهـــا المســـتقبلية وعـــن المخاطر المنظورة؟

.....

– هل تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن تشكيل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؟.....

– هل تنشر النقابة بيانات مالية سنوية شفافة مدققة ومعده وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟.....

– هل تعمل النقابة بيانات مالية مرحلية تخضع للمراجعة المحدودة من قبل مدقق حسابات خارجي؟.....

– هل توفر النقابة معلومات كافية عن المسائل المادية في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة؟.....

– هل يراعي مجلس الإدارة لدى اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية؟

.....

المسؤولية الاجتماعية :

تحقيق المسؤولية الاجتماعية والوفاء بالالتزامات والمسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة المحيطة ،وعلى أن تساهم في تطوير هذا المجتمع في توفير فرص عمل وبقدر يساهم في مكافحة البطالة وتدريب العاملين لديها ،وتوفير التأمين الصحي لمنتسبيها وعامليها، ودعم المؤتمرات والجمعيات الخيرية ،وأيضاً تقديم خدمة إلى المجتمع عن طريق المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها.

– هل تساهم النقابة بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها؟

.....

–هل تحرص النقابة على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية؟

.....

– هل تحرص النقابة على تدريب العاملين فيها وتطوير مهاراتهم؟.....

هل لديكم اقتراحات لتعزيز ألحاكميه المؤسسية في شركتكم اذكرها من فضلك:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (3)

مدى التزام نقابة المهندسين الأردنيين بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

العبـــــــــــــارة	الوسط الحسابي	مستوى الالتزام
١.تكفل النقابة تأمين حق تسجيل الأعضاء الجدد	٤,٤٥	مستوى عالٍ
٢.تكفل لجميع الأعضاء توفير المعلومات الخاصـــة بالنقابـــات بالوقـــت المناسب وبصفة منتظمة	٤,٠٠	مستوى عالٍ
٣.تكفل لجميع الأعضاء حق حضور اجتماعات الهيئة العامة والمشـــاركة في التصويت	٤,١٤	مستوى عالٍ
٤.تكفل لهم المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة	٣,٦٧	مستوى متوسط
٥.تكفل لهم الحق في الحصول على المعلومات الكافيـــة عـــن القـــرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية مثل التعديلات في النظام الأساسي	٣,٥٧	مستوى متوسط
٦.تكفل لهم المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خـــلال الهيئـــة العامة	٣,٤٢	مستوى متوسط
٧.تكفل لهم حق الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس النقابة	٣,٢٥	مستوى متوسط
٨.تكفل لهم فرصة المشاركة الفعالة والتصويت فـــي اجتماعـــات الهيئـــة العامة و توجيه الأسئلة إلى مجلس النقابة	٣,٦٨	مستوى متوسط

٩.تعامل الإدارة جميع الأعضاء معاملة عادلة و متكافئة	٣,٢٩	مستوى متوسط
١٠.تكفل للأعضاء المنتمين لنفس الفئة معاملة متكافئة وعادلة	٣,٣٨	مستوى متوسط
١١.تحترم إدارة النقابة حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب اللوائح والقوانين	٤,٠٦	مستوى عالٍ
١٢.في حالة انتهاك حقوق أي من أصحاب المصالح تلتزم النقابة بتعويضه عن الأضرار التي تلحق به	٣,٥٣	مستوى متوسط
١٣.تحرص النقابة على توفير المعلومات المناسبة لأصحاب المصالح من خلال قنوات اتصال نشطة وفاعلة	٣,٥٧	مستوى متوسط
١٤.نظام الرواتب للعاملين في النقابة عادل بالمقارنة مع نصوص القانون ومع ماهو مطبق في النقابات الأخرى	٣,٦٠	مستوى متوسط
١٥.تطبق إدارة النقابة نظم ولوائح عادلة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتقيمهم	٣,٣٩	مستوى متوسط
١٦.تحرص النقابة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين	٤,٠٤	مستوى عالٍ
١٧.تحرص النقابة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة	٣,٩٠	مستوى عالٍ
١٨.تحتفظ النقابة بنظام داخلي يوضح الحقوق والصلاحيات والواجبات	٣,٨١	مستوى عالٍ
١٩.يجتمع مجلس النقابة بانتظام ويحرص على تدوين محاضر الجلسات	٤,١٩	مستوى عالٍ
٢٠.لدى النقابة نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية	٣,٢٩	مستوى متوسط
٢١.يخضع المدير أو المدراء التنفيذيين للمساءلة من قبل أعضاء مجلس النقابة	٣,٤٢	مستوى متوسط
٢٢.يخضع مجلس النقابة للمساءلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة	٣,٣٤	مستوى متوسط
٢٣.تستمع إدارة النقابة لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق	٣,٣٩	مستوى متوسط

٢٤.يتسم أعضاء مجلس النقابة بالاستقامة والأمانة	٤,١٢	مستوى عالٍ
٢٥.في ممارسة أعمالهم يلتزم أعضاء مجلس النقابة بالنأي عن تضارب مصالحهم مع مصلحة النقابة	٣,٥٠	مستوى متوسط
٢٦.أغلبية أعضاء مجلس النقابة يتمتعون بالاستقلالية	٣,٥٤	مستوى متوسط
٢٧.تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي وكذلك استقلالية لجان التدقيق	٤,٠٤	مستوى عالٍ
٢٨.تحرص إدارة النقابة على الحفاظ على سرية المعلومات التي لا تخضع لشروط الإفصاح العام	٣,٧١	مستوى متوسط
٢٩.ينأى مجلس النقابة عن تقديم الرشاوى والاستفادة من المحسوبية في الحصول على العقود	٤,٠٠	مستوى عالٍ
٣٠.تحرص إدارة النقابة على إعلان أهدافها	٤,٢٠	مستوى عالٍ
٣١.تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن خططتها المستقبلية وعن المخاطر المنظورة	٣,٩٢	مستوى عالٍ
٣٢.تحرص إدارة النقابة على توفير معلومات كافية وشفافة عن تشكيل ومؤهلات أعضاء مجلس النقابة والمديرين التنفيذيين	٣,٦٢	مستوى متوسط
٣٣.تنشر النقابة بيانات مالية سنوية شفافة مدققة ومعده وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	٤,٣٦	مستوى عالٍ
٣٤.تعمل النقابة بيانات مالية مرحلية تخضع للمراجعة المحدودة من قبل مدقق حسابات خارجي	٣,٨٠	مستوى عالٍ
٣٥.توفر النقابة معلومات كافية عن المسائل المادية في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة	٣,٥٢	مستوى متوسط
٣٦.يراعي مجلس النقابة لدى اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية	٤,٠٩	مستوى عالٍ
٣٧.تساهم النقابة بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها	٤,٠٩	مستوى عالٍ
٣٨.تحرص النقابة على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية	٤,٠٠	مستوى عالٍ
٣٩.تحرص النقابة على تدريب العاملين فيها وتطوير مهاراتهم	٤,٠٥	مستوى عالٍ

٤٠.تحرص النقابة على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة و المجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية	٣,٩٢	مستوى عالٍ

ملحق رقم (٤)

أسماء محكمي الاستبانة

الرقم	اسم المحكم	اسم الجامعة	اسم الكلية
1	الأستاذ الدكتور محمد مطر	الشرق الأوسط للدراسات العليا	الأعمال
2	الدكتور عبد الناصر نور	الشرق الأوسط للدراسات العليا	الأعمال